

في هذا العدد:

- أسباب الطائفية في مصر.
- سياسة الجبهة الوطنيّة في الصين.
- أزمة التعليم في لبنان: من حركة الطلاب إلى حركة الجماهير.
- اضراب عمال معامل غندور: اليقظة ودعم الحركة الشعبيّة كفيلان بفرض تحقيق المطالب.

بيروت - الاثنين ٤/١٢/١٩٧٢ - العدد ٥٩٨ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا AL- HOURRIAH - № 598 - 4/12/1972 -

نحو تحديد العلاقة بين المقاومة الفلسطينية وحركة التحرر العربي



مأزق النظام المصري ووضع الجيش

لا يمكن فهم الاحداث الجارية في مصر من اقالة الفريق صادق والوضع القلق في الجيش المصري الى مسألة « الفتنة الطائفية » الاخيرة ، الا بارتباطها بالمأزق الذي يعيشه النظام المصري في حل المسألة الوطنية وتحرير الاراضي المحتلة ..

فبعد خمس سنوات ونصف أستنفد النظام المصري كل التجارب والاساليب وقدم مختلف التنازلات والتراجعات ، وقدم مختلف الاعذار والاسباب لتأجيل مستمر لتحرير الاراضي المحتلة .. هذا ما جعل النظام محاصرا بضغط جماهيري متصاعد يتخذ تعبيرات مختلفة ، من أنفجار صراعات جماهيرية (كالانتفاضة الطلابية في العام الماضي) الى أزمات داخل المؤسسة السياسية الحاكمة .

فالعجز عن الحرب من ناحية ، والطريق المسدود الذي وصلت اليه مشاريع التسوية السلمية من ناحية اخرى .. كل ذلك يضغط على الطبقة الحاكمة فيجعلها تتخبط في مواقفها وقراراتها ، وتتعدد فيما بينها « الاجتهادات » ، وتكثر الصراعات بالرغم من الاتجاه العام في التراجعات الذي يحكمها .

هنا تتضح حدود الخلاف الذي انفجر بين الفريق صادق والسادات حول تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي . فقرار طرد الخبراء والمستشارين العسكريين السوفيات كان يمثل اتجاها عاما للبورجوازية الحاكمة في التراجع من أجل تسوية سلمية تجد مفتاحها مع أميركا ..

وكان كبار ضباط الجيش المصري يدفعون بهذا الاتجاه ، ويوترون العلاقة مع الخبراء والمستشارين حتى كان قرار السادات بأبعادهم .. وكان واضحا ان قرار السادات تم تحت ضغط كبار ضباط الجيش ، ولكن لم يكن هذا القرار مرتبطا فعليا بأي مشروع اميركي محدد لتسوية سلمية ، كما تأمل الطبقة الحاكمة ، انما كان يمثل تراجعا من تراجعاتها العديدة دون أن تجد بالمقابل أي حل قريب .. فالولايات المتحدة الاميركية كانت قد عبرت (باستمرار) عن أحد شروطها بجلاء الوجود العسكري السوفياتي عن مصر ، ولكن التصلب الاميركي كان يظهر دائما أبعد من ذلك ، فهو يريد « الاستسلام الكامل » وهو لا يريد الضغط على اسرائيل بالانسحاب من الاراضي المحتلة ، فاسرائيل القوية المحتلة لاراض عربية افضل ضمان للمصالح الاميركية بدلا من التورط الاميركي المباشر . ومن هنا ظهر طرد الخبراء السوفيات وكأنه « هدية مجانية » قدمها النظام المصري دون انيحصل بالمقابل على اي حل أو أي وعد رسمي اميركي محدد بحل قريب ..

أما الانفتاح على أوروبا (إقتصاداً وسلاحًا) فقد بدا انه محدود ، ولا يقدم حلا فعليا ، فأوروبا غير قادرة على ذلك بالرغم من مشروع السوق الاوربية المشتركة تجاه أزمة الشرق الاوسط وتأييد اوروبا لتنفيذ قرار مجلس الامن وضرورة انسحاب أسرائيل من الاراضي المحتلة الذي اعتبره الحكم المصري موقفا « معتدلا أو حياديا أو عادلا » !

فأوروبا الغربية يهمها اكثر ما يهمها فتح القناة وتأمين مصالحها في المنطقة التي تحاول الامبريالية الاميركية أن تبتلعها .. او ان تجعلها هامشية ..

ولم يبق من « أمل » أمام النظام المصري الا وعد اميركي غير محدد بأن انتظروا ما بعد معركة انتخابات الرئاسة وفوز نيكسون فيقوم الرئيس الاميركي بمبادرة جديدة ..

(هذا الوعد هو الذي جعل هيكل يخطيء توقيت طرد الخبراء السوفيات ، حتى انه قال بعد ان كتب سلسلته الشهيرة التي مهدت للقرار انه كان يتوقع ان يكون ذلك في اواخر هذا العام بعد انتهاء الانتخابات الاميركية !) .

هذه المراوحة في الحلقة المفرغة التي كان يسميها هيكل « حالة اللاحرب واللاسلم » وضعت الطبقة الحاكمة المصرية في أزمة حادة .. فلا طرد الخبراء السوفيات شجع الاميركيين على حل عملي ، ولا يبدو أن في الافق حلا قريبا .. وسط هذا المأزق كان الوضع الجماهيري يعبر عن نفسه بشتى أساليب التعبير التي يملكها ، مما يجعل الحركة الشعبية في حالة تذمر واختمار لا بد أن يفرز تحركا ما .. او ينفجر في انتفاضات طلابية وشعبية .

وهذا ما يرعب الطبقة الحاكمة ويخيفها .

وينعكس هذا الوضع أيضا على الجيش .. فالجيش ، بالرغم من انه العمود الفقري للنظام ، تنعكس في داخله حدة الصراع الوطني والطبقي للجماهير المصرية ، وتظهر فيه تناقضات ما بين كبار ضباط الجيش والضباط الشباب ..

وقد أزداد عدد الضباط الشباب بعد هزيمة ٥ حزيران والتحق عدد كبير من المتخرجين الجدد من الجامعات منتظرين أن يلعبوا دورهم الوطني لتحرير الارض ، وهؤلاء الضباط الشباب الجدد لم يحصلوا بعد على الامتيازات التي حصل عليها « ضباط الهزيمة » ، ولم يستطع النظام ان يستوعبهم كاملا ، وهو باستمرار يعدهم بالمعركة وبالصبر ، حتى يحين موعدها ، وكان لبعض هؤلاء الضباط علاقة بالحركة الطلابية وبما يموج فيها من تيارات سياسية ووطنية وديموقراطية . وقد أزداد تململ هؤلاء الضباط الشباب في الفترة الاخيرة ، وبدأت ظواهر مقلقة تحدث بينهم ، فهم يطالبون بالقتال وبالحل ، وأكثر من ذلك بدأت تظهر بينهم بوادر غريبة من التمرد على « الانضباط العسكري » .. لقد أخذوا يتحدثون وأحيانا بصوت عال ، عن المأزق ، وعن ضرورة الحسم ، وعن القتال .

واخذ الضباط الشباب يطرحون بعض الاسئلة المحددة : لماذا طردنا الخبراء السوفيات ما دمنا لا نملك البديل ، اذا كان الاميركيون لا يقدمون لنا حلا ولا يضغطون على اسرائيل فلماذا ننتظر منهم هذا الحل ، لماذا لانضرب مصالحهم في مصر نفسها ، تقولون اننا لا نستطيع ، لماذا لا نستطيع ، وماذا نفعل سوى ان نقدم لهم التنازل تلو التنازل ونفتح الباب دائما لهم .. ونقول بعد ذلك أنهم لا يقدمون لنا حلا !

تساؤلات كثيرة بدأ الضباط الشباب يطرحونها . وبدأ هذا التناقض بين الضباط الشباب (الوطنيين) وكبار الضباط يعبر عن نفسه تعبيرات مختلفة . ووجد السادات نفسه من جديد امام المأزق .. فها هو الجيش الذي يرتكز عليه حكمه والذي أصبح دوره السياسي متزايدا ، وها هي الخلافات تنفجر داخل المجلس الاعلى للقوات المسلحة الذي أصبحت اجتماعاته هي المكان الذي تتقرر فيه «الامور والسياسات المصيرية».. ها هو الجيش في وضع قلق وغير منضبط .

وفي نفس الوقت كان الفريق صادق قد أخذ يلعب دورا سياسيا اكبر من حجمه كقائد للجيش ، حتى انه أصبح خطرا على مركز نفوذ السادات في السلطة ، وأخذت تتجمع كثير من القوى اليمينية والدينية (الاخوان المسلمون) حوله ، كما انه كان يلتقي بالقذافي في ليبيا على أكثر من صعيد ، ويحتمي بالتيار الليبي ويستمد منه نفوذا فوق نفوذ .. (والتيار الديني عموما يشهد الان انتعاشا ملحوظا ، وقد عاد الاخوان المسلمون الى النشاط يستمدون من اتجاهات العقيد القذافي الدينية شرعيتهم الجديدة ..) .

على هذا الصعيد حدث الافتراق والصدام ، فالسادات يريد تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي كوسيلة ضغط امام الاميركيين الذين لم يقدموا له شيئا حتى الان .. والفريق صادق يريد الاستمرار في قطع العلاقات (فالاتحاد السوفياتي أن يقدم أي حل ولا فائدة ترجى منه ومعنى ذلك انه لا بد من الاعتماد على الحل الاميركي وحده مهما كان موقف الاميركيين الان) .

تلك هي حدود الاجنحة في النظام المصري وخلافاتها الاخيرة : كان الفريق صادق يمثل اكثر الاجنحة تشددا في العداء للاتحاد السوفياتي ، واكثر الاجنحة يمينية في البورجوازية المصرية الحاكمة التي تريد العودة الى العلاقات الرأسمالية القديمة بالتعاون مع الغرب وأميركا ..

وكان السادات يمثل نقطة التوازن في التناقضات القائمة بينها ، وأنعكاس التناقض الرئيسي مع الجماهير المصرية عليها ..

كان السادات يقدم لها « حلا مؤقتا متوازنا » في الظروف الحالية وهذا « سر » أنتصاره على الفريق صادق !.

واذا كان الفريق صادق قد أقيل ، وأبعد عن قيادة الجيش ، الا أن «جناحه» يضرب بجذوره في صلب النظام المصري ومصالح الطبقة الحاكمة فيه ، فالتراجع هو الطريق الوحيد الذي تملكه طبقة لا تقوم مصالحها الا بالخوف من حرب التحرير الشعبية ومن يقظة الجماهير المصرية السياسية والوطنية ، والا بالبحث عن تسوية سلمية تنقذها من الازمة الخانقة .

ومرة اخرى لا تملك هذه الطبقة الا البحث من جديد عن التسوية السلمية عبر الوساطات والضغوط الجديدة في جو من الاخبار عن مبادرة أميركية جديدة .. وساطة تونسية من ناحية ، وتهديد « بحرب استنزاف » من ناحية ثانية ، خاصة وان معارك الحدود السورية أخذت تتصاعد وتبدو « شبه مستمرة » في هذه الفترة ..

لا يمكن الانتظار اكثر من ذلك ، فالاوضاع داخل الجيش تنذر بكل الاحتمالات ، والضباط الشباب متذمرون (عندما قامت اسرائيل بعدوانها الكبير الاخير على جنوب لبنان ، طالب ضباط شباب بتحريك الجبهة المصرية) ، والجماهير المصرية لم تعد تحتمل الوعود ولا التأجيل ، وكلما طال الانتظار بدون تحرك (ولو محدود) انفجرت الازمات .. هذا ما جعل هيكل يقول في « صراحته الأخيرة » انه لا بد من « مخاطرة محسوبة » .. ضغط عسكري يهديء الاوضاع الداخلية من ناحية ، ويضغط على الاميركيين من ناحية أخرى ، علهم يسرعون في تحقيق تسوية سلمية !

في ظل هذا الوضع جاءت احداث « الفتنة الطائفية » التي لم تعرف مثلها مصر في تاريخها الحديث .. وهذا يستحق معالجة مستقلة ..

رابطة الدفاع اليهودية في باريس تهدد طلبة فلسطين

قامت « رابطة الدفاع اليهودية » الصهيونية الارهابية بتوجيه تهديد بالقتل الى أحد أعضاء الهيئة الادارية لفرع الاتحاد العام لطلبة فلسطين في باريس بوضعها رسالة بهذا المعنى على سيارته ، وقام فرع الاتحاد بابلاغ الشرطه الفرنسية التي تولت التحقيق .

وجاء هذا التهديد بعد سلسلة من النشاطات الفعالة التي قام بها فرع الاتحاد في فرنسا ضد الحملة المسعورة المنظمة ضد العرب والفلسطينيين في أوروبا .

فقد اقام فرع الاتحاد بتاريخ ١١/٥ ١٩٧٢ مهرجانا ضخما في باريس تحت شعار « ضد الارهاب الصهيوني ولدعم الثورة الفلسطينية » حضره أكثر من الفي شخص في قاعة « موتواليتيه » وشاركت فيه العديد من المنظمات الجماهيرية واليسارية الفرنسية وكذلك التنظيمات الطلابية والعمالية العربية والتركية والايرانية وتركزت الكلمات التي القيت حول استنكار الارهاب الصهيوني ودعم الثورة الفلسطينية والسعي الى اقامة حكم وطني ديموقراطي في الاردن كما تناولت هذه الكلمات الوضع في اليمن الديموقراطي وعبرت عن استنكار المؤامرات المدبرة ضد الثورة في اليمن والخليج وعن التضامن مع الثورة في أنحاء الجزيرة العربية .

وصدر عن المهرجان والمنظمات المشتركة فيه بيان بدعم الحركات الثوريه العربية يعلن عن استعداد هذه المنظمات للمساهمة في فضح المؤامرات الصهيونية والرجعية والامبريالية التي تحاك ضد حركة التحرر الوطني العربية ، واستنكار المجتمعين للحملة العنصرية التي تشهدها أوروبا والتي أدت بالمانيا الغربية الى حل فرع الاتحاد العام لطلاب فلسطين والاتحاد العام لعمال فلسطين وطرد العديد من الفلسطينيين والعرب دون مبرر .

وكان فرع الاتحاد في فرنسا قد نظم قبل ذلك عددا من المهرجانات المماثلة بالتضامن مع منظمات العالم الثالث (فييتنام ، لاوس ، كمبوديا ، افريقيا ايران ، تركيا ، .. الخ) كسرت طوق الحصار الاعلامي الذي تفرضه أجهزة الاعلام البورجوازية في فرنسا ، كما نجح الاتحاد بعد نضال طويل في الغاء قرار كانت اتخذته وزارة الداخلية الفرنسية بطرد طالب فلسطيني بسبب نشاطاته للقضية .

فرع الاتحاد العام لطلبة فلسطين في ايطاليا : لماذا محاولات هدم الوحدة الوطنية ؟

خلافا لكل مفهوم وبرنامج الوحدة الوطنية التي تسير كافة فصائل المقاومة وكل جماهير الشعب الفلسطيني على طريق النضال في سبيل تحقيقها ديموقراطيا ، ما زالت بعض العناصر الرجعية في فرع الاتحاد العام لطلبة فلسطين في ايطاليا تمارس دورا تخريبيا لم تتورع عن مزاولته حتى علنا في نشرتها المسماة « ثورتنا » .

فقد أخذت هذه العناصر توظف النشرة في التهجم على كافة القوى الوطنية والديموقراطية بمافيها بعض فصائل المقاومة المقاتلة ، وبشكل خاص على الجبهة الشعبية الديموقراطية ، حتى وصل الامر بهذه العناصر المخربة لمبدأ الوحدة الوطنية الى المطالبة في نشرتهم (تاريخ ١٥ ـ ١٠ ـ ١٩٧٢ ـ ص ٢) « بوضع حد لها (أي للجبهة الديموقراطية) » لانها تقوم في زعمهم « بحملات التهريج والمهاترات على صفحات مختلف الصحف .. » (كذا) . وليست هي المرة الاولى التي تقف فيها هذه العناصر مواقف تخريبية لا ديموقراطية مماثلة ، فقد حصل خلال أسبوع فلسطين في ١٥ أيار الماضي ، وفي مؤتمر الفرع أن منعت أحد الرفاق التقدميين من الكلام مستخدمة القوة الجسدية في ذلك . بالاضافة الى ان هذه العناصر تدعي كونها « الممثلة الوحيدة » للثورة الفلسطينية في ايطاليا .

واذ وصل الامر حدا ما عاد يمكن السكوت عنه في هذه العملية التخريبية اضطر فرع الاتحاد العام لطلبة فلسطين في فرنسا الى التدخل في الموضوع لوقف هذه الحملة الموجهة ضد الوحدة الوطنية ، فوجه الى فرع ايطاليا رسالة رسمية يدين فيها هذه المواقف التي تشكل « تجاوزا صارخا لدستور اتحادنا وبرنامجه السياسي الذي تعلن عن تأييده اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والممثلة لجميع فصائل المقاومة والتي قالت على لسان الاخ أبو عمار في تصريح له يوم ٢٩ ـ ٨ ـ ١٩٧٢ : بأن الحوار الديموقراطي بين منظمات الثورة هو الطريق لتعزيز وبناء الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة ». فمن هو المسؤول في فرع الاتحاد في في ايطاليا عن هذه المواقف ، وكيف يمكن للهيئة التنفيذية الصمت عنها ؟

جماهير البحرين تقاطع الانتخابات الجارية في ظل الحراب الامبريالية

في سياق محاولات تحديث المؤسسات الاستعمارية في الخليج ، جرت انتخابات المجلس التأسيسي في البحرين . وقد لبت جماهير واسعة نداء الحركة الوطنية لمقاطعة هذه الانتخابات الجارية في ظل الحراب الاستعمارية وحالة الطواريء المفروضة منذ عام ١٩٦٥ ، والتي لا يتوافر فيها الحد الادنى من الحقوق والحريات . وكانت القوى الوطنية في البحرين قد أصدرت عدة بيانات بهذا الصدد استجاب لها اخيرا فريق من المرشحين الوطنيين فاعلنوا انسحابهم ومقاطعتهم . وفيما يلي نص البيان الصحفي المشترك الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي (اقليم البحرين) وجبهة التحرير الوطني البحرانية :

ان القوى الوطنية في البحرين قد كررت مرارا في بياناتها وتصريحاتها انه في ظل الظروف الحالية المعادية لابسط مظاهر الديمقراطية لا يمكن ان تسهم في مسرحية الانتخابات ، وقد أكدت على ضرورة تحقيق مطالب الجماهير الانية ، التي تتلخص في :

١ ـ اطلاق الحريات العامة (الراي ، الصحافة ، التجمع) .

٢ ـ اطلاق حرية العمل النقابي لكي يتسنى للجماهير تكوين التجمعات النقابية للدفاع عن حقوقها والتعبير عن نفسها بكل حرية .

٣ ـ اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين والمبعدين .

٤ ـ ايقاف الملاحقات المباحثية والاعتقال الكيفي .

٥ ـ رفع حالة الطواريء المفروضة على البلاد منذ ١٩٦٥ .

٦ ـ ضمان الحقوق السياسية والديمقراطية للمراة .

٧ ـ الغاء مبدأ المناصفة والتعيين في المجلس التأسيسي .

٨ ـ تحديد سن الترشيح بـ ٢٦ وسن الانتخابات بـ ١٨ سنة لكي يتسنى لاوسع الجماهير المشاركة الديمقراطية في هذا المجال .

ولقد أكدت القوى الوطنية ان مشروع المجلس التأسيسي لن يختلف كثيرا عن التغييرات الفوقية التي مارسها الاستعمار في كل من مسقط وقطر وامارات الساحل التي جاء بها الاتحاد الكرتوني بالمزيد من الاضطهاد والاستغلال في وقت تتصارع فيه اعمدة الرجعية على الامتيازات والمناصب ، ضاربة عرض الحائط بكل المطالب الشعبية .

فؤاد يوسف القنبر شهيد الجبهة الشعبية الديمقراطية شهيد الاتحاد العام لطلبة فلسطين



في ليل الرابع والعشرين من ت٢ ١٩٧٢ فقدت جماهير شعبنا المناضل النقابي « فؤاد يوسف القنبر » عماد ، اثناء قيامه بواجبه الوطني ، مقدما حياته في سبيل نصرة قضية شعبنا .

ـ ولد المناضل عام ١٩٤٤ في مدينة سلوان ـ القدس .

ـ تلق دروسه الابتدائية والثانوية في مدارس القدس حيث رافق منذ صغره مأساة شعبنا .

ـ انحاز الى صفوف الجبهة منذ اليوم الاول لانبثاق اليسار .

ـ برز في تركيا مناضلا نقابيا ضمن الاتحاد العام لطلبة فلسطين ورابطة الطلبة العرب ، وقد شارك في اعمال المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد العام لطلبة فلسطين ممثلا زملاءه في فرع تركيا .

ـ طرد من تركيا بعد اعتقاله عام ١٩٧٠ لنشاطه الوطني الواسع ، وتابع النضال في لبنان ، ومن ثم غادر لبنان الى المانيا الغربية ، ولم يمض هناك غير فترة قصيرة ، حيث طردته السلطات الالمانية لنشاطه البارز في صفوف العمال العرب . ومن هناك انتقل للعراق حيث استشهد في حادث اصطدام سيارة على طريق الموصل ـ بغداد اثنا قيامه بمهمة مكلف بها من قبل الجبهة .

الخلود لشهيدنا المناضل .

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب ـ منطقة العاملية ـ محلة راس النبع ـ بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ ـ ص. ب. ٨٥٧ بيروت ـ لبنان

نحو تحديد العلاقة بين المقاومة الفلسطينية وحركة التحرر العربي

قبل الدخول في اي تقييم مفصل لنتائج « المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية » لا بد أولا من تعيين المقياس السياسي الذي سوف تتم عملية التقييم بالنسبة اليه .

هذا المقياس يمكن استنتاجه من طبيعة الهدف الذي انطلقت منه الدعوة الى المؤتمر اصلا : تحديد علاقة القضية الفلسطينية راهنا بالوضع العربي ، وتحديد علاقة المقاومة سياسيا وتنظيميا بحركة التحرر الوطني العربية . واذا كان هذا الهدف يبدو ، للوهلة الاولى ، منصبا على جملة بديهيات ، فان وقائع سير المؤتمر والمناقشات التي دارت على امتداد جلساته، قد اثبتت كم هي الحاجة ماسة الى نقاش البديهيات والاتفاق عليها سواء ضمن صفوف حركة المقاومة الفلسطينية او بين مختلف القوى الوطنية والتقدمية العربية .

وكلمة اخرى لا بد من قولها قبل الدخول في تقييم نتائج اعمال المؤتمر. وهي ان الدعوة الى عقده لم تنطلق ـ قبل أكثر من ستة اشهر ـ من مجرد الرغبة الذاتية لعدد من الاطراف الوطنية والتقدمية الملتقية على هامش المؤتمر الشعبي الفلسطيني انذاك ، بل كانت تفرضها الحاجة السياسية الموضوعية لاعادة النظر في مسار العلاقة التي قامت بين الثورة الفلسطينية ومجمل النضال الوطني الديمقراطي العربي. هذه الحاجة ذاتها كانت تنبع من الظروف الفعلية التي باتت تحيط بالنضال الوطني الفلسطيني بعد ان بلغ مخطط القمع الاسرائيلي والرجعي الاردني حدا من التصاعد أفقد المقاومة اهم عناصر قدرتها على التحرك في ساحتي الصدام الرئيسيتين : الارض المحتلة من ناحية والضفة الشرقية من ناحية ثانية .

ذلك كله كان معناه ان اختلالا كبيرا في ميزان القوى قد حصل لغير صالح المواجهة الفلسطينية ، الجماهيرية والمسلحة ، للعدو الصهيوني . هذا الاختلال كان يعيد الاعتبار لحقيقة اساسية كادت تضيع خلف ضباب الاوهام السياسية التي رافقت نمو حركة المقاومة ونشاطها المسلح على امتداد خمس سنوات وهي: ان جبهة المواجهة مع اسرائيل لا بد أن تكون جبهة عربية شاملة تنخرط ضمنها حركة النضال الوطني الفلسطيني كواحدة من ابرز فصائلها الاساسية ترتهن فعاليتها بنوع اختيارها لمداخل علاقتها بالوضع العربي . واي حديث عن مواجهة فلسطينية صامدة ومتصاعدة حيال العدو الصهيوني ، خارج اطار تلك الجبهة العربية الشاملة او بالاستقلال عنها ، هو حديث يدور على نفسه مع الاوهام ليس الا ..

هكذا فرضت نتائج المواجهة الفلسطينية « المستقلة » لاسرائيل وللنظام الرجعي الاردني ، بعد خمس سنوات من النشاط الفدائي المسلح ، على حركة المقاومة ان تطرح على نفسها وعلى الاخرين من جديد مسألة علاقة القضية الفلسطينية بالوضع العربي، وعلاقة النضال الوطني الفلسطيني سياسيا وتنظيميا بحركة التحرر الوطني العربية. ومن هنا ـ تكرارا ـ كانت الدعوة الى المؤتمر الشعبي العربي، ومن هنا ينبع ايضا المقياس السياسي الرئيسي لمحاكمة نتائجه وتقييمها .

صراع حول قرار مجلس الامن

لقد كان طبيعيا ان تتجه بدايات النقاش في المؤتمر نحو التدقيق في الافق الستراتيجي العام للنضال الوطني الفلسطيني ثم في اهدافه المرحلية الراهنة ، كي يصبح ممكنا في ضوء ذلك تحديد الاساس السياسي . الثابت والمرحلي في آن معا . لصلته بمجمل النضال الوطني الديمقراطي العربي .

على صعيد الافق الستراتيجي العام انتهى المؤتمر الى التحديد التالي : « ان حركة التحرر الوطني الفلسطيني ، التي ترفض كافة الحلول الشوفينية ، تناضل بكل اشكال النضال المسلحة والجماهيرية من اجل تحرير كامل التراب الوطني وتصفية الاستعمار الاستيطاني الصهيوني واقامة مجتمع ديمقراطي على ارض فلسطين يتعايش فيه مجموع السكان بغض النظر عن الجنس والدين بحقوق وواجبات متساوية ، ويرتبط هذا المجتمع بنضال الامة العربية من اجل دولة قومية ديمقراطية موحدة » .

اما الاهداف المرحلية الراهنة للنضال الوطني الفلسطيني فقد تحددت ضمن اتجاهات رئيسية ثلاثة :

ـ اعادة تنظيم المواجهة مع العدو الصهيوني داخل الارض المحتلة ، والتصدي بالسلاح وبمختلف النضالات الجماهيرية لالة القمع الاسرائيلية ولمحاولات العدو فرض تمثيل سياسي مزور على الشعب الفلسطيني واستيعابه ضمن علاقة سلمية مع الكيان الصهيوني .

ـ النضال لاسقاط الحكم الرجعي الهاشمي العميل من اجل استعادة الساحة الاردنية كقاعدة انطلاق طبيعية واساسية للثورة الفلسطينية.

ـ ضمان حرية المقاومة والوجود العسكري والسياسي والتنظيمي للثورة الفلسطينية في جميع الاقطار العربية . ولا سيما في اقطار المواجهة .

واذا كان المؤتمر قد استطاع ان يتفق سريعا على الصياغة الانفة الذكر تحديدا للافق الستراتيجي العام وللاهداف المرحلية الراهنة لحركة المقاومة ، الا انه عند الاستطراد من هذه المنطلقات الفلسطينية نحو تعيين ما يجب ان يقابلها عربيا ، كي تكون هناك بالفعل وحدة مواجهة فلسطينية عربية للعدو الصهيوني ، دخل المؤتمر في مناقشات حادة تمايزت خلالها المواقع واختلفت وجهات النظر بدرجة اساسية .

شكل الموقف من قرار مجلس الامن العنوان الرئيسي للمناقشات في اليوم الاول . ولم يكن هدف الاطراف التي بادرت الى اثارة هذا الموضوع، بعث جدل بيزنطي حول قضية شكلية من شأنه ان يحرف المؤتمر عن غايته ويعطل امكانية خروجه بنتيجة ايجابية ، كما حاولت الايحاء بذلك الاوساط المعارضة لطرح مسألة قرار مجلس الامن اصلا والتي ضمت عددا من الاحزاب الشيوعية العربية المشاركة (الحزب الشيوعي اللبناني خاصة) . بل كان الطرح يصب في صميم موضوع المؤتمر الشعبي العربي كمؤتمر منعقد اصلا بهدف اقامة « جبهة عربية مشاركة في نضال الثورة الفلسطينية » .

فلم يكن ممكنا ان تستقيم نقطة انطلاق الجبهة المذكورة وتتبلور بمجرد اثبات الاهداف الستراتيجية والمرحلية الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية ثم القفز من ذلك نحو اعلان تأييد المؤتمرين لها . فما يتجنبه هذا المخرج ، اللفظي والشكلي ، هو بالضبط ما يجب ان يتوقف عنده هكذا مؤتمر ، اي نقاش المواقع الفعلية المختلفة ضمن الوضع العربي الراهن حيال القضية الفلسطينية اساسا وقضية الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بالتالي ، على نحو محدد ملموس . وتجنب النقاش هنا معناه ان لا تناقض اساسيا يستحق الاهتمام او الاشارة ، بين استراتيجية الثورة الفلسطينية وتكتيكاتها واهدافها المرحلية ، وبين الوجهة العربية الرسمية الطاغية التي تنطلق منها انظمة عديدة في تصديها لاسرائيل حين تطرح القبول بقرار مجلس الامن على انه خطوة مرتبطة بهدف استعادة الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ على طريق تحرير فلسطين في النهاية!

ومن هنا كان ضروريا ان تطرح في المؤتمر الحقائق التالية في هذا الصدد :

١ ـ ان القبول بقرار مجلس الامن يتعاكس مبدئيا مع الهدف الستراتيجي للثورة الفلسطينية لانه يكرس الكيان الصهيوني ويقرر الاعتراف بدولة اسرائيل ويحول القضية الفلسطينية من قضية تحرير قومية الى مشكلة لاجئين ينبغي ايجاد « حل انساني » لها .

٢ ـ ان القبول بقرار مجلس الامن يناقض ايضا الاهداف المرحلية الراهنة للنضال الوطني الفلسطيني لانه يشترط نزع السلاح من يد الشعب الفلسطيني وتصفية حركته

لاي انسحاب جزئي او
اضي العربية المحتلة عام

القبول بقرار مجلس
تنازل ديبلوماسي
ارتضته الانظمة
ية تحت وطأة الاحتلال
موازين القوى بعد
يران وبانتظار استجماع
رحلة تالية يصبح فيها
ا ، بل كان منطلقا لوجهة
كس في الاصل حدود
تستطيعها انظمة لا
تركيبها الطبقي السياسي
زمة لشن حرب فعلية
هدف تحرير الاراضي
١٩٦٧ لتتصل بهدف
ن في النهاية .
السنوات الخمس التي
القبول بقرار مجلس
راكمت جبلا من
ا الصدد ، تقطع نهائيا
تاج المذكور . لقد جرى
عند قبوله على انه
سيلة فعالة « لنضال
شأنه اذا ما اقترن
كري » رديف ان يحدث
زن القوى لصالح
عدة مع اسرائيل . فما
قيقة خلال السنوات
الذي استفاد فعلا من
٢٤ ؟ الوقائع الحية
التي تقدم الجواب لا
الفقهي اللفظي حول
تنطوي عليه من

اسرائيل — ومعها
الي الاميركي الداعم
استراتيجيا مبدئيا ثمينا
على الانظمة العربية
بقرار مجلس الامن
بالكيان الصهيوني بلا
راحت انطلاقا من هذا
، ومن واقع الاحتلال
مارس تصلبا متصاعدا
من المكاسب (ابتلاع
شتراط الصلح المباشر
ام هذا التصلب توالت
بية الرسمية وتفاقمت

ار «النضال السياسي»
كرديف « للنضال
ن نوع من العمل
ي لا يتصدى لتوازن
في المنطقة ولا يمس
طرة الامبريالية التي
ادر القوة الاسرائيلية،
فسه في اروقة الامم
م الدول الكبرى في
ويائسة لاستخدام
لية كعنصر حسم
مع العدو الصهيوني
الاراضي العربية

بالحل الكلي لقضية
وفق مضمون قرار
جرى الانتقال الى
جزئية فتحت الباب
ق معها من شعار
ار العدوان » غير

ت العسكرية فسرعان

ما انطفأت ليظهر واضحا العجز عن توفير شروطها الفعلية : التعبئة المسلحة الشاملة للجماهير ، بناء مقومات الصمود الحقيقي في وجه الردع العسكري الاسرائيلي المتصاعد ... الخ .

من ذلك كله يتضح ان المساهمات العديدة التي طرحت في المؤتمر الشعبي العربي ضمن اطار المطالبة بنقاش الموقف من مسألة قرار مجلس الامن ، لم تكن ترمي الى مجرد اثارة مسألة مبدئية (غير راهنة) او الى استصدار صيغة بالادانة الشكلية واللفظية للقرار المذكور . بل كان الهدف محاكمة وجهة باكملها شكل القبول بقرار مجلس الامن مجرد عنوان لها ، وجهة يحكمها التراجع المتزايد ليس فقط عن هدف تحرير فلسطين ، بل وعن جملة الاهداف الوسيطة على طريق تحرير فلسطين ايضا ، وهو ما يجره عليها منطقها نفسه : منطق الانحصار في هامش ضيق من العمل الديبلوماسي لا تتعداه .

فهل كان ممكنا — والحالة هذه — تحديد الاساس السياسي العام للموقع الفلسطيني — العربي المشترك في مواجهة العدو الصهيوني دون التطرق بوضوح الى قرار مجلس الامن ؟! ان الوجهة العربية الرسمية الطاغية التي شكل القبول بالقرار رقم ٢٤٢ مجرد بداية وعنوان لها تقطع في الواقع نضال الشعب الفلسطيني لتحرير كامل ترابه الوطني عن الوضع العربي فعليا ، وتدفع حثيثا بهذا الاخير نحو تقبل ، ليس فقط الكيان الصهيوني في فلسطين ، بل المزيد من التراجعات حتى عن هدف استعادة الاراضي المحتلة عام ٦٧ .

ولان المسألة لم تكن بالنسبة للاطراف التي اثارت النقاش في المؤتمر حول قرار مجلس الامن ، مسألة ادانة لفظية وشكلية للقرار المذكور ، بل مسألة مضمون محدد لوجهة تصفوية تراجعية تنتصب عقبة فعلية في وجه ما يفترض انه هدف المؤتمر : تعزيز التواصل بين النضال الوطني الفلسطيني ومجمل النضال التحرري التقدمي العربي ، لذلك كله كانت تلك الاطراف حريصة في مشروع الصيغة الذي تقدمت به على المضمون ولم يكن يهمها الشكل . وقد اقر المؤتمر الصيغة المذكورة بالنص التالي : « مقاومة كل المشاريع التصفوية التي تقوم على تكريس الكيان الصهيوني والاعتراف بدولة اسرائيل ضمن ما يسمى الحدود الآمنة ، وتحول القضية الفلسطينية من قضية تحرير قومية الى مشكلة لاجئين ، وتجعل من تجريد الشعب الفلسطيني من السلاح وتصفية حركته الوطنية ثمنا لمختلف التسويات والحلول الكلية والجزئية المطروحة لقضية الاراضي العربية المحتلة خلال عدوان حزيران ١٩٦٧ . وتؤكد القوى الوطنية والتقدمية العربية تأييدها ومشاركتها للمقاومة الفلسطينية في تنفيذ استراتيجيتها في هذا المجال » .

ورغم أهمية النجاح في اقرار هذه الصيغة ضمن المؤتمر ، فلم تكن لدى الاطراف التي ألحت عليها اية اوهام حول مدى فعالية نص يقره مؤتمر في تصفية الحساب مع وجهة تحملها قوى طبقية سياسية ما زالت حتى اللحظة تبسط هيمنتها على حركة التحرر الوطني العربية . فهذا الامر ميدانه الرئيسي خارج المؤتمر ونجاحه مرهون بمدى التغير الفعلي في ميزان القوى لصالح الجماهير العربية وامكانات احتلالها موقعا متقدما في المواجهة الدائرة مع اسرائيل .

ما هو معنى شعار المشاركة ؟

اما المسألة الثانية التي شكلت مدار خلاف في المؤتمر فهي مسألة الصلة الفعلية بين الصراع القومي المصيري مع اسرائيل من ناحية ، وبين المجابهة الوطنية للامبريالية والرجعية والنضال الجماهيري في سبيل الحقوق والحريات الديمقراطية على امتداد الوطن العربي من ناحية ثانية . والخلاف حول هذه المسألة لم يكن مجرد خلاف نظري او تحليلي مبدئي ، بل كان يتناول في الواقع جوهر العلاقة السياسية التنظيمية التي يجب ان تنهض بين المقاومة وحركة التحرر الوطني العربية . ومن هنا كان الخلاف يستمد مداه العملي : ماذا يعني دعم الثورة الفلسطينية ؟ وما هي المهام التي تقع على عاتق « جبهة وطنية تقدمية عربية » مكرسة اصلا لدعم الثورة الفلسطينية ؟

حول هذه المسألة دارت أوسع المناقشات في المؤتمر واكثرها اهمية . وخلالها برز تياران اساسيان :

الاول — ضم اطرافا عديدة بينها ممثلو الاتجاه الرئيسي المقرر في « فتح » وبعض الاحزاب الشيوعية العربية المشاركة (الحزب الشيوعي اللبناني خاصة) ، وكان يدعو الى الاكتفاء بما هو وارد في مشروع البرنامج السياسي المقدم للمؤتمر من تحديدات عامة تشدد على الترابط الوثيق بين اطراف المعسكر المعادي لحركة التحرر الوطني العربية : الصهيونية والامبريالية والرجعية ، وعلى ان نضال الشعب الفلسطيني يشكل جزءا لا يتجزأ من مجمل النضال التحرري التقدمي العربي .. دون ان تتعدى ذلك الى تعيين مواقع المواجهة الوطنية الديمقراطية الرئيسية مع الامبريالية والرجعية ومع قوى القمع المتسلطة على الجماهير في الوطن العربي ، وتحديد موقف واضح منها . وكانت الحجة الرئيسية التي ادلي بها مرارا لتبرير المطالبة بحصر النقاش في هذا الصدد ضمن دائرة العموميات المبدئية ، هي ان المؤتمر مكرس صلا لنصرة الثورة الفلسطينية ولا يجوز اغراقه في قضايا جانبية سوف تخرج به عن هدفه وقد تؤدي الى تعثره وفشله .

والتيار الثاني — ضم هو ايضا اطرافا عديدة بينها الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، الجبهة القومية في اليمن الديمقراطية، منظمة العمل الشيوعي في لبنان ، الحزب الشيوعي السوداني ، الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ، وممثلو الحركة الوطنية في المملكة السعودية واليمن الشمالي.. الخ . هذا التيار كان يناقش المسألة من موقع مختلف يمكن اجمال حيثياته على النحو التالي :

١ — لا يجوز الاكتفاء بما أورده مشروع البرنامج السياسي المقدم للمؤتمر من تحديد عام صحيح للصلة العضوية بين الوجود الصهيوني وبين الاستعمار والرجعية في المنطقة . بل ينبغي انطلاقا من هذه العموميات ، التقدم نحو تعيين اهم مواقع السيطرة الامبريالية والرجعية وابرز مظاهر القمع المنظم المسلط على الجماهير العربية . هذا الاستكمال لا يستهدف التلذذ بالتحليلات الوافية ، بل هو يرمي الى ابراز ميادين المواجهة الوطنية والديمقراطية الرئيسية في العالم العربي وصولا الى صياغة برنامج الحد الادنى الفعلي من العمل المشترك بين مختلف فصائل حركة التحرر العربي .

٢ — ان شد انتباه المؤتمر الى هذه الميادين ليس من قبيل اضافة بنود أخرى الى جدول اعماله ذي البند الوحيد : « دعم الثورة الفلسطينية » ، أو محاولة لاستغلال المناسبة من أجل فرض نقاش مجموعة من القضايا على المؤتمرين قد تثير زوابع من الخلاف فيما بينهم لتضع المؤتمر بالتالي أمام طريق مسدود ، بل ان القضايا المطروحة تقع اساسا في صلب مهمة المؤتمر اذا اراد ان يعطي للمشاركة بين الثورة الفلسطينية ومختلف فصائل حركة التحرر الوطني العربية مضمونها الصحيح .

٣ — ان المشاركة يجب ان تقوم على قاعدة التكامل في المهام بين الثورة الفلسطينية وباقي الفصائل الوطنية والتقدمية لا على وهم التماثل فيما بينها . فدعم الثورة الفلسطينية لا يتحقق بالانتقال الى مواقعها والالتحاق بها ، بل هو يتم اساسا بتشديد نضال القوى الوطنية والتقدمية ضد السيطرة الامبريالية وقواعد الرجعية العربية ومن اجل حقوق الجماهير وحرياتها الديمقراطية وفي طليعتها حقها في التنظيم السياسي المستقل وفي حمل السلاح دفاعا عن الوطن وفي سبيل تحرير الارض . ذاك هو طريق تعديل ميزان القوى ضمن الوضع العربي لصالح الاطراف الاكثر استعدادا للانخراط في المجابهة الدائرة مع اسرائيل والاكثر قدرة عليه . وهو ما يضمن للثورة الفلسطينية مناخا اكثر ملاءمة لتصعيد كفاحها المسلح والجماهيري ضد الكيان الصهيوني ، ولتشديد نضالها من أجل استعادة الساحة الاردنية قاعدة انطلاق طبيعية واساسية لها ، واحاطة وجودها في مختلف الاقطار العربية «ولاسيما في اقطار المواجهة» بحزام أمان شعبي يحميها ويوفر لها حرية العمل والحركة . لذا فان طرح قضايا الصراع مع الامبريالية والرجعية ومع القوى التي تمارس القمع المنظم ضد الجماهير العربية ، على نحو محدد وواضح ليس خروجا عن جادة المؤتمر أو محاولة لاغراق هدفه الرئيسي . فهذا الطرح يشكل المدخل الوحيد

البقية على الصفحة «١٥»

اضراب عمال معامل غندور

يقظة العمال ودعم الحركة الشعبية كفيلان بفرض تنفيذ المطالب

منذ ان عاد عمال معمل غندور الى العمل وارباب العمل مع الدولة يسعون الى الالتفاف على مكاسب الاضراب ونسفها . وهم يعتمدون بالدرجة الاولى على عزلة العمال ضمن معملهم في ظل سلطة ارباب العمل وعلى عدم انتظام وتواصل موجة التضامن العمالية والجماهيرية التي اطلقتها المجزرة . وقد اتخذت محاولات الالتفاف والنسف عدة اشكال .

اولا : المماطلة في تنفيذ المطالب . فقد نصت الاتفاقية التي انتهى على اساسها الاضراب على تشكيل لجنة تتولى تنفيذ بنودها خلال مهلة ١٥ يوما (تبدأ في ١٥ / ١١ وتنتهي في ١١/٣٠). الا ان اللجنة لم تبدأ اعمالها الا في العشرين من الشهر الماضي ، وقررت تمديد المهلة حتى العشرين من الشهر الجاري (كانون الاول) . وهي تضم السادة وليم غريب ، احمد منيمنة ، وحسن علوية عن وزارة العمل ، وتوفيق ابي خليل عن الاتحاد العمالي العام ، ومندوبا عن ادارة المعمل ، ورئيس نقابة عمال الاغذية ممثلا عمال غندور، وقد استثنت اللجنة من عضويتها اي ممثل عن لجنة الاضراب . وكان اول ما قامت به ادارة المعمل طلب أسماء لجنة الاضراب من رئيس النقابة ، وابراز أوراق متناقضة ومشبوهة يراد اثبات ان الادارة قد دفعت زودة الخمسة في المئة كبدل غلاء معيشة .

ثانيا : السعي لانشاء نقابة خاصة بعمال غندور تحت سيطرة الوكلاء . .

قام بعض الوكلاء من الذين لم يشاركوا في الاضراب ، بل حاولوا كسره ، بدعوة العمال للانضمام الى نقابة خاصة بعمال غندور بهدف واضح هو تطويق وافشال حملة الانتساب الجماعية الى النقابة العامة للاغذية والسكاكر والبقالة والهدف من ذلك واضح : عزل عمال معامل غندور عن باقي عمال قطاع الغذاء ، مما يسمح لعملاء ارباب العمل عبر تحركاتهم ضمن حدود مصالح أرباب العمل ، ويقضي على القوة الفعلية لهؤلاء العمال الكامنة بتضامن سائر عمال قطاع الغذاء ، والطبقة العاملة عامة ، معهم .

ثالثا : المناورات الاخرى . عقدت ادارة المعمل اجتماعا مع اعضاء لجنة الاضراب على حدة ، من وراء ظهر اللجنة الرسمية ، اعلنوا خلاله استعدادهم لتنفيذ كافة المطالب : اضافة زودة الخمسة في المئة على اجور جميع العمال الذين لم يقبضوها في كانون الماضي ، واضافة فروقات الزودة للعمال الذين قبضوها ، تعديل الحد الادنى بالنسبة للعمال الذين بلغوا السن القانونية ، علاوة الـ ١٢ ل.ل للعمال الذين نقلوا بقرار اداري من معمل الشياح الى معمل الشويفات كبدل انتقال ، انشاء صندوق الحسومات ، اقرار الاجازة السنوية المدفوعة (١٥ يوما) ، دفع اجور ثلاثة ايام من الاضراب والابقاء على مطلب تعديل دوام معمل شويفات قيد الدرس . وطلب المدراء من اعضاء لجنة الاضراب التوقيع على اتفاقية بمعزل عن النقابة والاتحاد العمالي .

فرفضت اللجنة ، وقررت عدم الرضوخ لمناورة ارباب العمل ومتابعة مراقبة تنفيذ كل مطلب على حدة . لان الاجراءات التنفيذية لمطلب تختلف عن اجراءات المطلب الاخر . فصندوق الحسومات يستوجب تشكيل لجنة دائمة للصندوق تضم ممثلين عن العمال والادارة تراقب ما يدخله وتقرر كيفية صرف الاموال . والاستفادة من زودة الخمسة في المئة تستوجب مراقبة اجور جميع العمال والعاملات للتأكد من اضافة الزودة . ودفع الحد الادنى يفترض بالاضافة الى التأكد من حصول العمال عليه ، مراقبة السن القانونية للعمال الذين يحق لهم الاستفادة منه .

ان كل هذه المناورات برهن للعمال بان الاعتراف بالمطالب لا يعني تحقيقها . وان تحويل الاعتراف الى تنفيذ يستوجب ملاحقة المطالب بيقظة وحذر بالغين يحولان دون تزييفها وتزويرها. فعقدت اللجنة عدة اجتماعات قررت فيها الاسراع بالانتساب للنقابة للتدليل على تمسك العمال بمطلب النقابة العامة للمهنة ضد نقابة المعمل الخاصة . وتمسكت بكافة مطالب الاضراب مع تعيين المقصود من كل مطلب واذاعت بيانا يدعو الى تماسك وتضامن العمال حول قيادتهم في وجه تشويش ودس الادارة وعملائها . ولم تخف استعدادها على استئناف الاضراب (الذي تقرر تعليقه فقط) اذا استمرت الادارة في تعنتها . وتواصل اللجنة الرد على خطة الادارة الساعية الى اعادة السيطرة على حركة العمال وتفتيتها واحتوائها . . وهي مدركة تمام الادراك ان الادارة — اذا فشلت في سياسة الاحتواء والتطويق — سوف تلجأ الى القمع المباشر بالاعتماد على الصرف الكيفي ، وفي كافة الاحوال ، لن تترك وسيلة الا وتعتمدها لتفتيت العمال واستعادة سيطرتها عليهم .

وبعد أن لمس العمال بتجربتهم المباشرة كافة مظاهر سلوك الادارة ، عرفوا كيف يخططون بوعي للرد على هذه الخطط خلال المراقبة الدقيقة على تنفيذ كافة المطالب التي نصت عليها الاتفاقية ، وتوسيع عمال الانتساب للنقابة العامة . وافشال مشروع النقابة الخاصة بعمال معامل غندور ، وعدم الركون لتساهل الادارة المؤقت ، والاستعداد للرد على كل مناوراتها الهادفة الى تفتيت وحدة العمال ونشر اليأس والشك في صفوفهم .

وبالاضافة لذلك كله ، كشفت عملية تنفيذ الاتفاقية حقيقة تكتسب اهمية خاصة في قطاع الغذاء . وهي اعتماد ارباب العمل على اليد العاملة التي لم تبلغ السن القانونية بعد، والتي لا تستطيع الافادة من أي من المكاسب التي تمنحها القوانين العمالية .

ان يقظة عمال وعاملات غندور الدائمة ، وتصديهم لكافة مناورات الادارة والدولة ، وتمتينهم لوحدة صفوفهم ، كلها جراءات كفيلة بفرض تنفيذ الاتفاقية التي نالوها بالاضراب والتظاهر والتضحيات والدم . الا ان قوة العمال لا تقتصر على تضامنهم ووحدتهم داخل معاملهم . فقد بينت كل تجربة اضراب عمال معامل غندور ان قدرة اضراب ما على فرض نفسه على أرباب العمل مرهونة الى حد كبير على قدرته على الخروج خارج دائرة المعمل نفسه ، والتحامه باوساط واسعة من الطبقة الواسعة وبالحركة الشعبية . ان الحركة العارمة التي قامت

تتضامن مع عمال معامل غندور ، بقيادة الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ، مطالبة بان تواصل هذا الدعم الان بالتحديد ، لان الاضراب يدخل الان مرحلته الحرجة والحاسمة فبعد ان فرض عمال معامل غندور حقوقهم بالاضراب وبالدم ، بقي عليهم مهمة فرض تنفيذها ، ومنع نسفها او احتوائها . وكما كان انتزاع المطلب مرهونا بدعم الحركة الشعبية ، فان فرض تنفيذها مرهون هو ايضا بهذا الدعم .

أزمة التعليم
من حركة الطلاب
إلى حركة الجماهير



الحركة الشعبية امام التعليم في مرحلة نموه

ما زالت الحركة الشعبية تخطو خطاها الاولى نحو مواجهة موحدة لقضية التعليم منذ اخذت الجماهير تجد في التعليم الرسمي حقا لها لا بد من النضال في سبيله . كيف جرى هذا ؟

عشية الاستقلال كان التعليم الطائفي او الاجنبي هو السائد . وكانت مدارسه موزعة على المدن والقصبات ومراكز القادة الدينية الاخرى . كان التعليم جزءا من توكيد هوية الطائفة في وجه الطوائف الاخرى ووسيلة لتكوين « نخبتها » البرجوازية المرشحة لقيادتها على الصعيد الايديولوجي وللمشاركة باسمها في مؤسسات النظام الاجتماعي المختلفة .

ولم يكن يخطر لقرية منسية مثلا ان تطلب من قادة الطائفة او من الجمعيات الاجنبية افتتاح مدرسة فيها . كانت مواقع المدارس محددة سلفا . فهي تقوم في المدينة حيث السلطة والمهن الحرة وابناء التجار . او هي تقوم في الدير حيث تكون وسيلة من وسائل السيطرة على الجوار وتوكيد القيادة للاقطاع الديني والحفاظ على الانتماء الطائفي العام للجمهور او هي تقوم اخيرا في قرى مسلمة لها موقع القيادة الدينية المحلية ووفرة المشايخ او الاشراف . هذا التحديد الصارم لوظيفة التعليم ولمواقعه كان يحول بينه وبين ان يصبح حاجة ملموسة او تطلعا راهنا في افق الجماهير .

وكان يعزز هذا الوضوح امران : أ — ان التعليم السائد خاص لا تملك الجماهير « حجة » لطلبه من مصادره او لاستدراج مؤسساته اذا لم تجد القيادات القيمة عليه مصلحة لها في انشاء مدرسة جديدة هنا او هناك . ب — ان التعليم لم يكن انذاك وسيلة جماهيرية للترقي الاجتماعي . فالطبقات منكفئة على نفسها نسبيا . الفلاح فلاح والحرفي حرفي . الادارة ضيقة . والصناعة الناشئة لا تستدرج الا القليل من الكفاءة العلمية وتتكون أطرها الوسطى بمراكمة الخبرة في الممارسة نفسها . اما الاقطاع فتتفكك بقاياه ويتجه بعضها نحو التعليم بصفته وسيلة للتبرجز . واما السبيلان الواسعان امام الانتقال الطبقي فهما التجارة والهجرة . اذا مضت سنوات عديدة على الاستقلال قبل ان تطرح مشكلة التعليم على انها مشكلة شعبية وقبل ان يصطدم نظام التعليم الموروث عن المرحلة السابقة بحاجات جمهوره الجديد .

لا شك ان السلطة كانت هي المبادرة في توسيع التعليم الرسمي ، الابتدائي والتكميلي ثم في انشاء التعليم الثانوي الرسمي ، وذلك منذ أواخر الاربعينات . وهي قد هدفت من ذلك الى تلبية حاجات القطاع المصرفي التجاري وما رافق نموه من اتساع في الادارة وفي الاستخدام الاجتماعي الرأسمالي وفي المهن الحرة وفي التعليم نفسه . وهي قد اقتسمت هذه التلبية مع القطاع الخاص الذي لم يدفع الى التعليم الا برساميل محدودة ظلت على الاجمال في الايدي القديمة نفسها : ايدي الجمعيات الخيرية والارساليات ، الخ .. أو انها كانت رساميل صغيرة نسبيا جرى توظيفها « لاسعاف » جمهور الهجرة الريفية اسعافا سريعا بالمدارس ، فتكون منها ما سمي بعد ذلك بالتعليم المجاني . ولم يكن غريبا ان تتجه توسيع التعليم الرسمي نحو الارياف اولا (مستثنيا في الغالب القرى التي تقوم فيها مدارس دينية) . فانشاء المدارس في القرى كان سبيلا — محدودا بالتأكيد — الى مكافحة الهجرة الريفية واستبقاء بعض التوازن السكاني — الاجتماعي في البلاد . وذلك لان طلب التعليم كان دافعا — ثانويا بالتأكيد — من دوافع الهجرة الريفية . يضاف الى هذا ان انشاء المدارس في القرى المهملة لم يصدم مصالح الفئات المسيطرة على قطاع التعليم الخاص ولا مصالح أرباب المدارس المجانية الذين لم يجدوا الصيد دسما خارج المدن ، الا في حالات نادرة . اما موقف الاقطاع السياسي فقد تراوح تبعا للظروف بين المعارضة لتوسع التعليم الرسمي في قرى الريف ومدنه او الموافقة عليه والمطالبة به .

لكن المدرسة الرسمية التي كانت في البداية منحة او ترضية من السلطة ووسيلة لتكوين نخب محلية في الارياف تملأ أجهزة السلطة الجديدة ، ما لبثت ان صارت مطلبا لكل قرية تقريبا . كان اهالي الريف من الفلاحين والحرفيين والتجار الصغار يرون لابنائهم في التعليم مدخلا الى مستقبل يغير انتماءهم الاجتماعي ووسيلة انتساب الى دولة ترهبهم وخلاصا من عمل يدوي يحتقره الاقطاع والبرجوازية الناشئة وسبيلا الى دخل غير خاضع لتقلب المواسم ، الخ ..

وهكذا بدأت المطالبة بالمدرسة تتخذ مكانها بين مطالب اخرى تقتفي كلها مثال المدينة وترمي الى الانخراط في نمط الحياة الذي أوصلت البرجوازية قيمه الى الريف (الماء ، الكهرباء ، الطريق ، الخ ..) . وكانت المطالبة مفتتة ضيقة ملحقة على صورة الحركة الديموقراطية نفسها . فاقتصرت في الغالب على مراجعة الاقطاع السياسي ووصلت نادرا — بسبب الانقسام العائلي — الى الانقلاب عليه أو تهديده بالمقاطعة في حال عدم التلبية . ولم تتجاوز في اي حال ، نطاق القرية الواحدة — او الحي في المدينة — اذ لم تتول امرها اية هيئة — نقابية او حزب — تتجاوز هذا النطاق . ففي الخمسينات كانت الاحزاب الديمقراطية منصرفة الى المعارضة الوطنية او معزولة عن الجماهير او محصورة في منطقة واحدة . وكانت الحركة النقابية مقموعة خاضعة لعملاء السلطة . لذا كان على التعليم ان ينتظر نمو حركته بين صفوف المستفيدين مباشرة منه اي الطلاب . وقد سار الامر على نحو طبيعي . فالدفعات الاولى الواسعة من خريجي الثانويات الرسمية او الوطنية (كان التعليم الثانوي الرسمي قد تأسس قبل سنوات قليلة) وجدت نفسها امام ابواب مغلقة . فلا السفر الى الخارج ولا الانتساب الصعب الى الجامعات الاجنبية بقادرين على استيعاب أفواجها . والبكالوريا لا تكاد تؤهل لاي عمل محدد غير ما تؤهل له الشهادة التكميلية . لذا فرضت هذه الافواج بتظاهراتها ، في نهاية الخمسينات ، فتح الكليات الكبرى في الجامعة اللبنانية (الحقوق ، الاداب ، العلوم) ، وافتتحت الجامعة العربية لاستقطاب حملة الوحدة السورية والتوجيهية المصرية ولدعم ولاء الجمهور المحيط بهم واستقطاب حشود اخرى من طلاب الاقطار العربية المجاورة .

حركة الطلاب والمعلمين وافاق الوحدة

كانت معركة الجامعة اللبنانية اول معركة طلابية كبرى . ولا تزال الجامعة حتى اليوم قيادة حركة التعليم . ولم تصل الحركة الطلابية في الجامعة الى وعي مهمتها القيادية فجاة . بل ان نضالها اقتصر طوال عشر سنوات (١٩٦٠ — ١٩٧٠) على مطالب داخلية لا تلامس قضايا التعليم العامة الا من بعيد (البناء الموحد ، منح معهد المعلمين العالي ، رواتب الاساتذة ، المعادلات الخ ...) واذا كانت بعض المطالب المتقدمة قد طرحت منذ اواخر الستينات (تعميم المنح ، الكليات التطبيقية) فانها لم تجد صدى قويا في مواجهة مشكلات اولية لا يزال بعضها مطروحا الان .

لكن الحركة الطلابية في الجامعة تشهد منذ عامين تحولا جذريا . فهي قد بنت اتحادها النقابي بعد ان برز العقم النسبي للتحرك تحت قيادة الرابطات وسهولة كسره عند بعض حلقاته . وقد اسفر ذلك عن ايلاء المسألة الديمقراطية ، بالمعنى الضيق ، مكانا هاما في نضالها . فتعززت الحريات النقابية والسياسية وفرض شكل قابل للتجذير من « المشاركة » . أي ان سلطة طلابية فعلية برزت للمرة الاولى في مواجهة سلطة الادارة والدولة على الجامعة . ثم ان المطالب اخذت تتجه نحو مزيد من التكامل . ما يزال مطلب البناء الموحد مطروحا لكنه تضافر مع مطالب اخرى تواجه التصفية ، على اختلاف اشكالها ، بمقاومة صارمة . فمن ايجاد العمل للخريجين الذي يفضح علاقة التعليم بأزمة الرأسمالية الى المنح الوطنية التي تشير الى امتياز التفرغ الدراسة الخاص بالبرجوازيين الى الغاء امتحانات الدخول وتعديل المناهج ونظام الامتحانات التي تتصدى لاساليب التصفية المباشرة الى الضمان الصحي الذي يصنف الطلاب على انهم «عاملون قيد الاعداد » لا فئة هامشية متروكة لمصيرها ، الى التضامن مع الثانويين في العمل لالغاء القسم الاول من البكالوريا ، وهو يدل على التصفية قبل الجامعة ويمد جسرا بين الجناحين الرئيسيين من حركة الطلاب ، الخ ... يتكون اذن برنامج مطلبي في الجامعة ، لا يتجه بالطبع الى حل ازمتها بل الى ازالة الغشاوات عن موقعها في ازمة التعليم العامة والتمهيد لتوحيد الحركة الطلابية ذات الاصول الشعبية في مواجهة نزعة النظام الاصيلة الى ضرب توسع التعليم واسره في حبائل ازمته .

ولم تختلف حركة الثانويين ، في مدارها العام ، عن حركة طلاب الجامعة . هذا رغم ان الجناح المتقدم في الحركة الثانوية كان اسبق الى صياغة برنامج ناضج نسبيا من الجامعيين . فمنذ استشهاد ادوار غنيمة في اذار ١٩٦٧ ، والحركة الثانوية تتصدى مباشرة للوجه العام من ازمة التعليم : التصفية . كانت مطالبها في البداية تتناول تعدل المناهج والغاء العلامة اللاغية وتوحيد الكتاب المدرسي ثم اتسعت لتطرح التعريب والغاء القسم الاول من البكالوريا وتفريعها وتوسيع التعليم الثانوي الرسمي ولتعتمد صيغة في التنظيم تجهد في مدها بمضمون نقابي ديمقراطي هي الرابطة ولتضع امام نفسها هدفا تنظيميا هو اتحاد الثانويين . لكن هذا النهوض الناضج لحركة ظلت نائمة منذ نهاية ١٩٥٨ (حين تظاهرت على امتداد مشاركتها في العمل الوطني ، طوال السنوات السابقة لتفرض انشاء الكليات الجديدة في الجامعة) لا ينبغي أن ينسينا ما تعانيه تلك الحركة من مشاكل تصل أصداؤها مخففة جدا الى الجامعة . فالثانويات منقسمة بين تعليم خاص وتعليم رسمي تتداخل فيهما سائر الفئات الاجتماعية وتتشابك خطوط الفصل بين اجنحتهما المتعددة . هناك التعليم المسيحي والتعليم المسلم ، الخ . هناك التعليم البرجوازي والتعليم الشعبي .

هناك التعليم المسيحي والتعليم المسلم ، الخ . والمدرسة ابنة الحي او البلدة التي هي في احدهما ، الى حد بعيد ورغم التمايز الاكيد . لذا تتحرك ثانوية هنا ولا تتحرك ثانوية هناك دون ان يكون ، السبب ، بالضرورة ، اختلافا في المصالح الفعلية . ولا شك ان حركة تتجه الى اكساب التعليم الثانوي الرسمي مضمونا شعبيا لا بد ان تستثني المدارس الاجنبية والبرجوازية . لكن شمول التحرك للقطاع الرسمي وتوحد هذا الاخير مع طلاب في المدارس الخاصة يجدون مصلحتهم في جعل التعليم الرسمي محورا التعليم كله ، هما — اي الشمول والتوحد — امران في غاية الصعوبة . هذا بينما تشكل الجامعة مركزا واحدا وبوتقة لحد أدنى من التوحيد يستبعد الطائفية نسبيا ويملك قسطا مقبولا من الانسجام الطبقي ولا يمارس عليه توزع الطلاب بين مناطق مختلفة تأثيرا حاسما . ولا يعني ذلك بالطبع أن تفاوت الطوائف والمناطق لا يظهر بين الطلاب الجامعيين في صور « ارفع » (الانتماءات السياسية مثلا) ... ما الذي يصح استنتاجه من مظاهر التناقض والتفتت والجزئية في حركة الطلاب الثانويين ؟ لا يصح ان نستنتج تقصير هذه الحركة الرئيسية عن بلوغ اهدافها القريبة . فقاعدتها لا تكون ضيقة فعلا في اوج تحركها . وهي قد اقتربت من بعض مطالبها الرئيسية مرتين في عامين . ثم انها استطاعت ان تخرق الحصار الطائفي في اكثر من مكان وان تستوعب في مسيرتها بعض قضايا التعليم الخاص الوطني (المعادلات) وان تطال العديد من المناطق . يبقى رغم ذلك ان وصولها الى الوحدة والتعبئة المطلوبتين رهن بحل بعض التناقضات بين صفوف الحركة الشعبية تدريجيا . فحين تغلب المصالح الطبقية — الوطنية على المصالح الطائفية — الاقليمية سيكون الطلاب الثانويون بين اقرب الفئات الى تلمس الصلة بين مطالبهم والمطالب العامة للحركة الشعبية . ذلك ان تفتت هذه الحركة يرزح منذ الان على صفوفهم . وهم سيجدون في سعيها الى الوحدة سببا لانضوائهم الموحد في الحركة الوطنية الديمقراطية .

ولا تختلف حركة المهنيين فعلا عن الحركة الثانوية . بل ان اصولها الشعبية أشد وضوحا وعداء النظام لنموها أعمق جذورا . فالحدود التي يضعها النظام للتعليم المهني هي في حدود نمو الصناعة وحاجة مؤسساتها — الصغيرة في الغالب — الى المهارة المتوسطة . وهو يوجه التعليم المهني وجهة أوثق صلة بالاستهلاك منها بالانتاج (العناية بالادوات الكهربائية المنزلية وبالسيارات وتزيين المنازل) . رغم هذا الضيق استطاعت حركة المهنيين أن تستقطب — حين قمعت في العام الماضي — تضامن كل الاجنحة المتحركة من الهيئة الطلابية . وتفسير ذلك بسيط . فالمهنيون يواجهون مشكلة التصفية شانهم شان سواهم ، تتم التصفية بتضييق القطاع نفسه (وهو يزيد عن نصف التعليم المتوسط والثانوي كله في بلدان أخرى ويبلغ ٥٣ ٪ منه في اسرائيل مثلا) وتتم أيضا بنظام الامتحانات وبالوقوف دون اكمال الدراسة وبالبطالة بعد التخرج . والمهنيون يطلون ، بالتالي ، على مشكلات التعليم الثانوي لان تفريع البكالوريا ، خاصة ، يعنيهم عن كثب . وهم يطلون أيضا على مشكلات الجامعة عبر مطلب الكليات التطبيقية . وهم لا يعانون من التفتت قدر ما يعاني الثانويون لان مؤسسة الدكوانة الضخمة تشكل مركز تجمع وقيادة . ثم انهم لا يجدون حواجز كبرى بين قطاعهم الرسمي وقطاعهم الخاص لان المنتمين الى القطاعين هم ، في الغالب ، من الطبقة الشعبية اياها . أخيرا يستطيع المهنيون أن يطلوا على الطبقة العاملة ، فهم مرشحون للانتماء الى الفئة الماهرة منها . ومؤسساتهم قادرة ، اذا عدلت انظمتها ، على فتح أبوابها امام العمال الراغبين في رفع مهارتهم . لكن ذلك يقتضي أن تطرح الحركة النقابية قضايا العمال المتصلة بالمهارة والتدريب المهني . وهي لن تفعل ذلك ما دامت حركة مستخدمين . يبقى ان المهنيين ، رغم هامشيتهم الراهنة ، قادرون ، في المستقبل ، على تشكيل قطب يطرح على بساط النقد مجمل البنية التي يفرضها النظام على الهيئة الطلابية ويشارك انطلاقا من مصلحته ، في طرح بنية النظام كله على ذلك البساط ، من حيث تغليبه الخدمات على الانتاج ولفظه المهارة المنتجة وتبعيته بالتالي .

في مقابل هذا النضوج الملحوظ في الحركتين الجامعية والثانوية — المهنية نجد الحركة في دور المعلمين تحجز نفسها (بعد معركتي المنح والعلامة اللاغية) في مطلب جزئي تغلبه على كل ما عداه هو معادلة الشهادة التعليمية بالقسم الثاني من البكالوريا والسماح لطلاب الدور تبعا لذلك بدخول الجامعة . هذا المطلب لا يتعرض لوظيفة دور المعلمين بما هي مكان لرفع كفاءة الهيئة التعليمية في المرحلة الابتدائية (بعد تاسيس الدار المتوسطة) ولا للعلاقة (الغائبة) بين هذه الوظيفة وبرامج الدور .. أما المعلمون الرسميون فتطغى المطالب المعيشية (المشروعة تماما) على حركتهم وتحصر هذه الحركة في نطاق الاستجابة العفوية للوضع الذي يفرضه تدني الرواتب والغلاء الخ .. هذا الحصر سلاح تمسك به الدولة دائما لعزلهم امام الاهلين اذ سرعان ما ينسب لصوص السلطة الى المعلمين « الطمع » و « الجشع » الخ .. هذا بينما لا يرى الاهلون صلة مباشرة بين مصالح ابنائهم ومطالب المعلمين . واذا كانت الروابط التي شكلت مكسبا انتزعه نضال المعلمين ، فان تحويلها الى مكسب لحركة التعليم الشعبية، يقتضي — عدا تعديل نظامها بالاتجاه النقابي — أن تنصب الجانب الاهم من مطالبها على وضع التعليم الابتدائي نفسه ، لا أن تقتصر على معيشة المعلمين فحسب . فذلك هو الشرط الرئيسي لتحقيق المطالب المعيشية نفسها . اما الوضع الراهن فهو يجعل عمل الروابط يصب في النضال الاقتصادي عامة وفي السعي الى فرض نقابات للموظفين. وهو امر يهم الحركة الديمقراطية كلها دون شك ، لكنه لا يطال ازمة التعليم الا من بعيد . واما نقابة المعلمين في المدارس الخاصة فكانت تغلب دائما على تحركها مصالح الاساتذة الثانويين . ولم يكن يبرز فعلا من مصالح المعلمين في القطاع المجاني سوى رقابة الوزارة على دفع الرواتب ، ضمانا لاحترام الحد الادنى للاجور . فلم يستطع المجانيون أن يضعوا في المقدمة مشكلة الملاك والتثبيت والصرف الكيفي ولا مشكلة شروط التجهيز في مدارسهم ولا مشكلة استيعابهم تدريجيا في التعليم الرسمي مع توسعه ولا ان ينسقوا العمل مع المعلمين الرسميين انطلاقا من السمات المشتركة بين الوضعين . لذا فان تاسيس نقابة جديدة تتوجه اليهم خاصة هو امتحان ستكون علامة النجاح فيه أن يؤدي خلال السنوات المقبلة الى طرح مشترك مع المعلمين الرسميين وطلاب الدور لمشكلة التعليم الابتدائي والمتوسط كلها وان يشكل مدخلا لهذه المشكلة الى وسط النقابات .

مشكلتان وهدف وسؤالان

هكذا تبرز مشكلتان في حركة الطلاب والمعلمين هما مشكلة القطاعية ومشكلة التفاوت في نمو الحركة بين قطاع واخر . واذا كانت الحركة لم « تبتكر » بل نمت نموا طبيعيا موافقا لنمو التعليم ولظروف انخراطه في النظام الاجتماعي فان وحدتها — وهي مرادفة لتسييسها — لا تبتكر أيضا . فبعض خطوط الانقسام في حركة التعليم الراهنة هي انعكاس لخطوط انقسام طائفية أو اقليمية وبعضها الاخر صادر عن تركيب القطاع وحجمه وموقعه ومدى تقدم مطالبه . وما تقدم الحركة في الجامعة سوى نتيجة لوحدة الجامعة وانسجامها الطبقي النسبي والحرمة التي تبعد عنها غالبا اشباح القمع المباشر وتتيح فيها حدا معينا من حرية العمل السياسي والنقابي ، الخ ... وما اطلالة حركة الجامعة وحركة المهنيين والثانويين المتبادلة احداهما على الاخرى الا نتيجة الصلة الموضوعية المباشرة بينهما والنضوج النسبي للحركتين . أما سائر الاجنحة فتجد نفسها في وضع أصعب . حتى ان مشكلة التعليم الابتدائي والمتوسط ، بمئات الالوف من التلاميذ الذين يضمهم ، لا تجد فئة منظمة تطرحها فعلا . واذا كان المعلمون وطلاب الدور يشكلون اداة طرحها ، فانهم لا يشكلون وحدهم باي حال اداة لتحقيق المطالب الشعبية الناجمة عنها . هذه المشكلة ، متى طرحت مؤهلة لتلحق بنفسها سائر الجوانب من ازمة التعليم ، وذلك لان كل بحث في قضايا الجامعة أو الثانويات أو المهنيات أو دور المعلمين أو المعلمين لن يعود انذاك بحثا في وضع اقليات متميزة اجتازت بسلام مرحلة التصفية الرئيسية وبدأت تبحث عن أفضل السبل لاكمال تعليمها أو للانخراط في العمل ، بل ان البحث سيصير ، مهما كان القطاع الذي يتناوله ، بحثا في مستقبل تلامذة يشكلون هم وأهاليهم — ولو ببعض المبالغة — الشعب اللبناني !.. فالمشكلات كلها تتغير في الثانويات الرسمية والمهنيات والجامعة حين لا يعود مدارها مصير بضعة الاف يتقدمون الى البكالوريا أو بضع مئات يرغبون في التخصص المهني أو ١٣ ألفا هم الواصلون الى الجامعة اللبنانية بعد قطع البحار السبعة .. المشكلات تختلف في جميع القطاعات حين يصير مدارها توفير شروط مقبولة لاستقبال سبعمئة الف وافد من التعليم الابتدائي والتكميلي يصلون الى المراحل التالية على امتداد عشر سنوات اذا لم تجر تصفية تسعة أعشارهم قبل الوصول !.. فمشكلة التعليم الابتدائي مدخل لنفض الاوضاع في جميع المراحل او القطاعات الاخرى ولتوحيد نضالها . وهي مدخل لطرح ازمة التعليم على النقابات لان الزامية التعليم الابتدائي والمتوسط (المهني أو العام) هي مطلب نقابي يفرض اولويته متى تجاوزت النقابات شعرة واحدة حالة التخلف والعمالة التي تحبسها في قضايا الاجور وشروط العمل ووصلت الى موقع قيادي وموقف مبادر بين صفوف الحركة الشعبية ، ويلحق بالزامية التعليم مطالب اخرى من منح التعليم (نالتها بعض نقابات المستخدمين المسيطرة على الحركة النقابية) الى مجانية الكتاب المدرسي ، الخ .. هكذا تجد الزامية التعليم مكانها ، على رأس قضايا اخرى من النوع نفسه تتعلق بالسكن والصحة وتعزيز المهارة المهنية والحياة الثقافية للعاملين والمواصلات ، الخ .. وهي كلها قضايا تشكل مادة لبرنامج نقابي ثوري يتعدى دوامة زيادة الاجور التي ما يلبث أن يمتصها التضخم (وان لم تستبعد هذه الزيادة من البرنامج) ويشير عن كثب الى عدد من ملامح مجتمع جديد يريد الكادحون أن يبنوه .

ثم ان مشكلة التعليم الابتدائي والمتوسط مشكلة سياسية . فان النضال ضد التصفية هنا هو قبض عليها عند مفصلها الرئيسي .. المنسي . وهو كشف للمكان الذي تكتمل فيه أكثر عناصر الفرز الطبقي على صعيد المجتمع كله . فهنا يتعين ، الى مدى بعيد ، من سيدخل ملكوت النظام ومن سيبقى خارجه . وهذا النضال هو أيضا دفاع عن حق تلتقي عنده الطبقات الشعبية لتكتشف عداء النظام لها . فبهدر هذا الحق يستطيع النظام أن يبقى التعليم امتيازا يدخل عنصرا — رئيسيا أو ثانويا — في كل الامتيازات الاخرى ، من احتكار العمل الذهني الى امتياز الرخاء المعيشي الى امتياز السطوة الاجتماعية الى امتياز السلطة نفسها ، بمستوياتها جميعا . ولن يكون الهدف من تعميم التعليم تعميم هذه الامتيازات ، فذلك عبث ، بل سيكون الهدف كشف الاستحالة الاصيلة لتعميم أي من الامتيازات التي يقوم عليها النظام واسقاط مبرر ايديولوجي من مبرراتها هو الاحتكار الطبقي للتعليم . لن يكون الهدف — البعيد — تحويل البطالة الى بطالة متعلمين واظهار عجز النظام عن استيعاب التعليم اذا جرى تعميمه .. سيكون الهدف اظهار عقم الصيغة الراهنة للاستيعاب (النسبي) وظلمها .. أي بالنتيجة اظهار عقم النظام وظلمه . لن يكون الهدف تحويل أبناء الفلاحين جميعا الى موظفين كبار أو اساتذة في الجامعة ، بل ان كسر مفاصل التصفية ، بدءا من المرحلة الابتدائية، يكشف الاعتباط في السلطة وفي الامتيازات التي يتمتع بها الموظفون الكبار وفي السطوة التي لاساتذة الجامعة ، اذ يضعها مبدئيا (رغم استحالة ذلك على التطبيق العملي) في متناول اعداد كبيرة من الناس .. ان ازمة التعليم هي ، في المدى الاستراتيجي ، ازمة ثورية !..

ما هي شروط اتجاه الحركة الشعبية الى تبني قضية التعليم ؟ وما هي اتجاهات البرنامج الملائم لتأطير هذا التبني ؟ لا شك ان طرح هذين السؤالين انطلاقا من وضع العلاقة الراهن بين الحركة الشعبية وازمة التعليم ينطوي على استباق ذهني بعيد ، عاجز عن الاحتكام فعلا الى الواقع . أكننا سوف نعرض لهما بايجاز في حلقة أخيرة من هذا البحث ، ولو بقي التناول ، الى هذا الحد أو ذاك ، على صعيد المبدأ . ثم ان السؤالين يتناولان في الحقيقة شروط استقلال الحركة الشعبية ووحدتها عامة . وهو موضوع يتعدى نطاق بحثنا . ذاك ما يرسم مسبقا لخاتمة هذا البحث حدودا ضيقة .

في العدد المقبل
ازمة التعليم : شروط الطرح الجماهيري واتجاهات البرنامج

المقاومة الفلسطينية
وقضية الوحدة الوطنية

سياسة الجبهة الوطنية في الصين

● تاريخ الجبهة الوطنية المتحدة في الصين هو دون شك تاريخ الحزب الشيوعي الصيني ، الذي قاد على طريق البلاشفة والاممية الشيوعية نضالات الشعب الصيني نحو النصر على الغزاة اليابانيين واعوانهم اعداء الشعب الصيني في الداخل . منذ حداثة عهده ، كانت الجبهة الوطنية المتحدة ، هي ابرز المهام المركزية ، التي وظف فيها الحزب الشيوعي الصيني كل ثقله السياسي على امتداد مراحل النضال المتعاقبة، من اجل قيامها وانتصارها. فبينما وضع المؤتمر الاول المبادىء التنظيمية للحزب وصاغ المؤتمر الثاني مشروع البرنامج المتواضع ، عقد الحزب مؤتمره الثالث ١٩٢٣ تحت رايات وشعارات محددة كانت المحور الاساسي في مناقشات مندوبي المؤتمر ، الذين لم يتجاوز عددهم ٢٧ مندوبا يمثلون ٤٣٠ عضوا حزبيا . وخرج ذلك المؤتمر بقرارات وحدوية صائبة تقول بضرورة بناء الجبهة الوطنية الموحدة مع الكومينتانغ ، بل وتطوير الكومينتانغ كحركة وطنية جماهيرية من خلال المشاركة العضوية في نضالاته ، وبالتحديد من خلال المشاركة العضوية بنضالات الجناح الديمقراطي الثوري للكومينتانغ بقيادة الزعيم الصيني القومي صن يات صن . ومنذ بداية التعامل بسياسة التحالفات الوطنية ، حدد الحزب حركته الذاتية وشخصيته المستقلة داخل الكومينتانغ اعتمادا على تقدير الاتجاه اليساري الحقيقي لحدود حركة الاتجاه الديمقراطي الثوري في الكومينتانغ ، الذي يدافع عن المواقع الثورية للديمقراطية البرجوازية في وجه هجمات الاقطاع والدكتاتورية العسكرية في الاقاليم من ناحية، ويتخلى عن تنظيم وتجنيد الجموع الشعبية الغفيرة ، وشحن طاقاتها ثوريا ضد مستعبديها في الداخل وضد الامبريالية من ناحية أخرى . ومنذ هذا الموقف السياسي والنضالي الصائب لم يات نتيجة موقف نظري مجرد ، الشيء الذي ليس له مكان في تاريخ هذا الحزب ، بل نتيجة التجربة المشتركة مع هذا الاتجاه في اكثر من اقليم ، اهمها غواندونغ ، أحد مراكز السيطرة السياسية لهذا الاتجاه ، حيث كانت النقابات والنضالات النقابية والمهنية والسياسية تتمتع باستقلالية نسبية وبدعم من هذا الاتجاه .

ومارس الحزب سياسة التحالف وبناء الجبهة الوطنية المتحدة ، المقرة في مؤتمره الثالث ، حين شارك بالمؤتمر الوطني الاول للكومينتانغ ، المنعقد في كانون الثاني ١٩٢٤ . وانتخب المؤتمرون ثلاثة من اعضاء الحزب الشيوعي الصيني ، لي دا جو ، ماو تسي تونغ ، ولين بوتيو ، اعضاء في قيادة المؤتمر ، الذي خرج بخط سياسي عام يحدد العلاقة بين الحزب الشيوعي الصيني والكومينتانغ يقوم على ثلاثة مبادىء ، سميت فيما بعد بوصايا الشعب الثلاث : التعاون مع الاتحاد السوفياتي ، التحالف مع الحزب الشيوعي الصيني ودعم العمال وحركة الفلاحين . وجاءت شروط هذا التحالف محصلة سياسات داخلية، أساسها برنامج صين يات صن ، الذي كان يقر باصلاحات اجتماعية واقتصادية كالاصلاح الزراعي لحل المسألة الزراعية وتصنيع البلاد، وسياسات دولية أساسها موقف ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا وموقف السلطة السوفياتية ، التي تنازلت دون تردد عما سمي بالحقوق والمطالب القيصرية الروسية في الصين ، الامر الذي قابل به القوميون الصينيون السلطة السوفياتية والحزب الشيوعي الصيني بتجاوب حار .

وساند الحزب الشيوعي الصيني الكومينتانغ بعد المؤتمر بفعالية وكرس جهوده لتنشيط حركة وحيوية اللجنة التنفيذية المركزية للكومينتانغ ، واشرف على بناء الاقسام الخاصة بالتنظيمات العمالية والفلاحية وتولت كوادره الحزبية ادارة أجهزتها المركزية . كما شارك الحزب باعادة تنظيم اللجان الجبهوية للكومينتانغ حيث طهرت من كبار الملاك والكومبرادور المعادي لهذا التحالف الوطني الثوري . وبمساعدة السلطة السوفياتية والحزب الشيوعي الصيني انجزت الجبهة الوطنية بناء وتجهيز المدرسة العسكرية في هوانغ بو ، التي أشرفت بقيادة الرفيق شو ان لاي على بناء الكوادر العسكرية الثورية المشبعة بروح حب الشعب ومبادىء الجبهة الوطنية المتحدة الثلاث . كما أقام الحزب بالتنسيق المشترك مع الجناح الديمقراطي الثوري في الجبهة الوطنية هذه على تشكيل المنظمات النقابية والجماهيرية العاملة باستقلالية وحرية في جوانج دونغ حيث يسيطر هذا الجناح ، وخاضت الطبقة العاملة بقيادة الجبهة الوطنية المتحدة والحزب الشيوعي الصيني نضالات مطلبية وسياسية احرزت فيها نصرا على الامبريالية الفرنسية والبريطانية ، هذا الى جانب اتساع الحركة الديمقراطية في اوساط الفلاحين ، التي بدأت تستوعب مئات الآلاف وتؤسس « جمعيات حماية الفلاحين » مستلهمة سياستها من نضالات الطبقة العاملة في كانتون وغيرها من المقاطعات والاقاليم .

وفي ظل الانتصارات التي احرزتها الجبهة الوطنية المتحدة في كانتون ومقاطعات الصين الاخرى ، بكين ، خوبي ، جاهارا ، خونان وغيرها عقد الحزب الشيوعي الصيني مؤتمره الرابع ١٩٢٥ بحضور ٢٠ مندوب يمثلون ٩٥٠ عضوا حزبيا . وكانت سياسة الجبهة الوطنية المتحدة الحلقة المركزية في برنامج عمل المؤتمر، الذي احتدم فيه الصراع حول الخط السليم في سياسة الحزب تجاه الجبهة الوطنية . وشن الحزب نضاله الرئيسي ضد الانحراف اليميني، الذي كان يهدد وحدة الحزب واستقلالية حركته في الجبهة الوطنية . وقاتل الجناح الثوري في الحزب من اجل سيادة الخط السليم في التحالفات ، الذي كان يؤكد : « اذا أراد الحزب الشيوعي الصيني والطبقة العاملة الصينية قيادة الثورة حتى النصر ، فيجب عليهما استنفاد جميع الامكانيات المتاحة للتحريض والعمل التنظيمي المبرمجين من اجل اجتذاب الفلاحين وبالتدريج للاسهام في الكفاح السياسي والاقتصادي والوطني . وبدون اسهام الحزب في هذا الاتجاه ، فان الاماني بانتصار الثورة الصينية وبامكانية احراز وضع قيادي في الحركة الوطنية لن تتحقق » .

وكان على الجناح الشيوعي في الحزب أن يقاتل ضد اتجاهين سياسيين لا يقل احدهما خطورة عن الاخر ، لا على مستقبل الجبهة الوطنية المتحدة فحسب ، بل وعلى مستقبل الثورة ايضا :

الاتجاه اليميني الاستسلامي

■ الاتجاه الاول ، الذي قاتل الجناح الشيوعي في الحزب ضده هو الاتجاه الاستسلامي بقيادة تشو دو شيو واعوانه ، الذين بالغوا في تقدير قوى البرجوازية الصينية واستنتجوا من ثم شرعية قيادتها للثورة الديمقراطية البرجوازية ، بينما أبقوا للطبقة العاملة وحلفائها دورا ثانويا ملحقا . وكان هذا الاتجاه الاستسلامي التصفوي يدعو الى ضرورة تخلي الحزب الشيوعي الصيني عن استقلاليته ، وحتى في الوقت الذي بدأ فيه تشانغ كاي شيك انتزاع مراكز السلطة في الجيش الوطني الثوري وبطرد الشيوعيين ويسار الكومينتانغ من الجيش واجهزة الدولة ومؤسسات الحكم في المقاطعات . وثابر هذا الاتجاه اليميني المنحرف بقيادة تشون ، الذي كان يشغل منصب الامين العام للجنة المركزية في الحزب ، سياسته الاستسلامية مبررا تخاذله وتراجعاته غير المنظمة بالحرص على على عدم استثارة البرجوازية وعدم التفريط بالجبهة الوطنية ، التي كان تشيانغ كاي شيك يهدم أسسها الواحدة تلو الاخرى . ففي الوقت الذي كان المؤتمر الثاني للكومينتانغ والمنعقد ١٩٢٦ يدين سياسة الجناح اليميني للكومينتانغ ويعلن تمسكه بمبادىء الشعب الثلاث القائمة على التعاون مع الاتحاد السوفياتي والتحالف مع الحزب الشيوعي ودعم العمال وحركة الفلاحين ، وفي الوقت الذي وصل فيه عدد العمال المنظمين بقيادة الحزب والجناح الديمقراطي الثوري للكومينتانغ في النقابات الى ٣ ملايين وازداد عدد الفلاحين المنظمين في جمعيات فلاحية والمنضوية تحت راية الحركة الديمقراطية في الريف والتي يقودها الحزب الشيوعي ما يزيد على ١٠ ملايين ، قدم هذا الاتجاه التراجع تلو التراجع ليمين الكومينتانغ غير مستفيد من تجارب الحزب والحركة الديمقراطية المريرة في العديد من المقاطعات والاقاليم . وكانت سياسة الانحراف اليميني تعبر عن نفسها في أكثر من موقع اهمها :

● اهمال تنظيم وتنشيط الحركة الديمقراطية في اوساط الفلاحين للمحافظة على مكتسباتها وتطويرها كعامل اساسي ضاغط على القوى الوسطة المذبذبة ولاجم لتحركات يمين الكومينتانغ الذي لم يكن قد فرض بعد سيطرته وهيمنته بشكل تام حتى على الكومينتانغ .

● التحايل على قرارات المؤتمر الخامس للحزب والخاصة بانجاز الاصلاح الزراعي وتوزيع الاراضي على الفلاحين في مناطق السلطة الديمقراطية التي لم يصلها بعد نفوذ الجناح اليميني في الكومينتانغ والوقوف في وجه تنفيذها والتصدي للحركة الديمقراطية الريفية ، التي بدأت بعملها المستقل عن ارادة هذا الاتجاه المستسلم بالاستيلاء على اراضي الاشرار من كبار الملاك . ان هذا الاتجاه لم يغتنم الفرص التي كانت موازين القوى آنذاك تتيحها لتطوير الحركة الديمقراطية في اوساط الفلاحين ، بل سارع الى ادانة هذه الحركة ووصفها بالانزلاق الى درك الراديكالية المتطرفة ، « التي يجب ان توجه الى الطريق الصحيح بالقوة » لان حركتها « لا تتعدى القرصنة غير المشروعة ».

كما ان اتجاه الانحراف اليميني لم يعمد امام تصاعد الهجوم العسكري للرجعية الكومينتانغية الى تطوير وسائل الدفاع عن المكتسبات وتسليح الجماهير العمالية والفلاحية ، بل اقدم على العكس من ذلك على تجريد الوحدات العمالية والفلاحية المسلحة من سلاحها بحجة الحرص على الجبهة الوطنية والسلم الطبقي في الداخل وعدم استثارة ضباط الكومينتانغ .

● الى جانب هذا كله لم يلجأ هذا الاتجاه المسيطر على المفاتيح القيادية الحزبية الى اعادة تنظيم القوات العسكرية المسلحة في ووهان كي تكون في مستوى المجابهة المفروضة عليها ، بل طالب بايقاف حملات الدعاية الثورية التي يقوم بها العاملون السياسيون الحزبيون في هذه القوات ، كي لا يكون عملها « مصدر العلاقة المتوترة مع ضباط الكومينتانغ » .

وكان الجناح الشيوعي في الحزب يجيب على هذه السياسة برفضها ومحاربتها ، لما تلحقه من اثار مدمرة على الحزب والجبهة الوطنية ، التي يحتمي هذا الاتجاه اليميني المنحرف وراءها ، في تبرير كل تراجع واستسلام للهجوم الرجعي الكومينتانغي . فالتنازلات والهدنة المؤقتة مع القوى الرجعية ، كما كان الجناح الشيوعي يؤكد دائما ، ليست مرفوضة مبدئيا ، خاصة عندما تكون احدى حلقات التاكتيك الثوري من اجل تنظيم الصفوف والقوى ومن اجل التركيز على المهام المباشرة وحل المشاكل المستعصية ، ولكنها تصبح ضربا من الانتهازية اليمينية المفرطة ، عندما تتحول الى خط سياسي عام وممارسة يومية مستقلة لا تخدم هدفا استراتيجيا محددا ولا تحدث تغييرات في موازين القوى لصالح مجابهة ناجحة ضد الاعداء .

الاتجاه اليساري الانعزالي

● اما الاتجاه الاخر ، الذي قاتل الجناح الشيوعي في الحزب ضده ، فقد كان الاتجاه « اليساري » الانعزالي ، الذي كان يبرز في الحزب في اعقاب كل نكسة مؤقتة . وكان هذا الاتجاه في بداية عهده ، يوم كان جانغ جو تاوس على رأسه ، يحقر دور الكومينتانغ والبرجوازية الصينية ويستخلص من ذلك ضرورة مقاطعة الحزب وعموم الشغيلة لسياسات الكومينتانغ وحتى لمشاركة الشيوعيين في الجبهة الوطنية المتحدة والثورة الوطنية الديمقراطية ، مستسلمين بذلك للاتجاهات التروتسكية الانعزالية . وكانت جميع الانحرافات « اليسارية » الانعزالية ، التي كان على الحزب الشيوعي الصيني ان يتصدى لها بعنف ونجاح تستمد اصولها الفكرية من مقولات كارل رادك وليون تروتسكي حول الاوضاع في الصين ، والتي كانت انذاك تنكر وجود مخلفات اقطاع ، في بلد شبه اقطاعي وشبه مستعمر كالصين ، وتستبعد لهذا « الحاجة لثورة زراعية غير موجودة وغير مفهومة » على حد ادعاء تروتسكي . وكان يمكن للانحراف التروتسكي وتعبيراته الصينية من جهة والاتجاهات الفكرية « اليسارية » الانعزالية ، التي لا تشبه التروتسكية فقط من بعيد ، ان تقود الحركة الوطنية الصينية الى الهزيمة ، لانها بدل ان تتعامل مع الواقع الصيني بتوازنات قواه وتناقضاته الداخلية من جهة ، ومع الامبريالية من جهة اخرى ، نسجت نظرية « الثورة الفاشلة » على هواها .

وقد تصدى الجناح الشيوعي في الحزب بقيادة الرفيق ماوتسي تونغ ، للانحرافات « اليسارية » كما تصدى من قبل للانحرافات اليمينية ، بتشخيص انصار الثورة واعدائها بدقة فائقة . وعلى اساس هذا التشخيص الدقيق ثابر الحزب الشيوعي على سياسة الجبهة الوطنية المتحدة الموحدة لنضالات الشغيلة والفلاحين والبرجوازية الصغيرة كاطراف ثابتة في التحالف الثوري والبرجوازية الوطنية والفئات الاجتماعية الاخرى ، التي تتعارض مصالحها مع مصالح واطماع الغزو الاجنبي . وبرع الحزب الشيوعي الصيني ، الذي كان يستمد قوته من تراثه الوطني النضالي اولا وتجارب الاحزاب الشقيقة في الاممية الشيوعية ثانيا ، في تحديد الموقع الوطني لكافة طبقات الشعب الصيني وفئاته الاجتماعية ودور هذه الطبقات والفئات الاجتماعية في الثورة الوطنية الديمقراطية . وقامت سياسته في بناء الجبهة الوطنية المتحدة على اساس من التقدير الدقيق للتناقضات في صفوف الشعب والتناقضات بين الشعب والقوى الامبريالية الغازية للاراضي الصينية. واولى الحزب للبروليتاريا دورا طليعيا قائدا للجبهة الوطنية المتحدة وكافة طبقات الشعب في كافة مراحل النضالات الوطنية . كما اولى الفلاحين اهمية فائقة في النضالات الوطنية والطبقية وحدد دور الفلاحين على قاعدة توزيعهم في فئات اجتماعية متفاوتة في درجة التزامها الثوري ، فهناك الفلاحون الاغنياء ، والفلاحون المتوسطون والفلاحون الفقراء الذين يتمايزون عن بعضهم في الموقع الاجتماعي ومن ثم بالموقع النضالي في الجبهة الوطنية المتحدة . فالفلاحون الاغنياء عند ماوتسي تونغ يحتلون في المعارك الوطنية موقعا سلبيا بشكل دائم ، ولهذا فليس باستطاعة الحزب ان يعتمد على دورهم في الثورة . وفي نفس الوقت الذي يحدد فيه الرفيق ماوتسي تونغ دور هذه الفئة الاجتماعي السلبي ، يحدد ايضا دور الحزب وسياسته في عدم استعدائهم للثورة . اما الفلاحون المتوسطون فيتمايزون بعدم الحزم في الانحياز للثورة ، الا في مرحلة تعاظم المد الثوري ، وبهذا فان دورهم يتحدد كاحتياط يستطيع اللحاق بالثورة والانضواء تحت لوائها في الجبهة الوطنية المتحدة . اما الفلاحون الفقراء والذين يشكلون ٧٠٪ من سكان الريف ، فانهم الحلفاء الثابتون للطبقة العاملة ويحتلون في النضالات الوطنية موقعا ثوريا وفي الحركة الديمقراطية الريفية المعادية للاقطاع وامراء الحرب الاشرار والامبرياليين موقعا قياديا موازيا لموقع البروليتاريا .

ان القوى الطبقية المرشحة للتحالف الثوري ولتشكيل محور التحالف الثابت في الجبهة الوطنية المتحدة كما حددتها الثورة الصينية هي تلك الخاضعة لاضطهاد طبقي وآخر قومي ، وهي مقتصرة على البروليتاريا والفلاحين الفقراء ، انصاف البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة الديمقراطية من ناحية والبرجوازية الوسطى المدينية والريفية في مرحلة المد الثوري من ناحية أخرى ، أما القوى الطبقية الاخرى ، والتي كانت (ولا زالت عند بعض الفرق « اليسارية » حتى الان) موضع خلاف في تحديد موقعها الوطني والنضالي في الجبهة الوطنية المتحدة والثورة الوطنية الديمقراطية، فهي البرجوازية الوطنية وبعض الفئات الاجتماعية الاخرى ، التي تقرر مواقفها حركتها السياسية المستقلة والمتغيرة اعتمادا على مصالحها الطبقية .

وبالنسبة للصين ، فقد حسمت التجربة التاريخية للبرجوازية الوطنية وبعض الفئات الاجتماعية الاخرى من جهة وسياسة الحزب الشيوعي الصيني الصائبة حيال قضايا الوحدة الوطنية من جهة اخرى مواقف هذه الطبقات والفئات وساعدت على فرزها بين حيف مرحلي للثورة ومعاد لها :

● ففي مرحلة الحرب الثورية الاولى ، التي رافقت تصاعد نضالات الشغيلة والحركة الديمقراطية في الريف ، بدأت البرجوازية الصينية تتراجع عن مواقعها الوطنية . فاذا كان التدخل الامبريالي الفرنسي والبريطاني الذي اساء الى مصالح البرجوازية الصينية برفعه رسوم الموانيء وتعطيله لحريات الصحافة ودور النشر قد شجع البرجوازية الصينية الى قبول سياسة الجبهة الوطنية المتحدة والى تشجيع الاضرابات في المصالح والمؤسسات الاجنبية والدعوة الى مقاطعة البضائع الاجنبية ، فان انعتاق الحركة الجماهيرية وخرقها لحدود المعارضة البرجوازية للتدخل الامبريالي وما ترتب على ذلك من مجازر نظمتها الامبريالية البريطانية ، في ايار ١٩٢٥ وردود الفعل الجماهيرية ، التي طرحت برنامج مطالب يقوم على مقاطعة البضائع البريطانية واليابانية ، ومعاقبة المسؤولين عن الجرائم وسحب القوات الاجنبية من الاراضي الصينية ، والغاء الاتفاقات الامبريالية ، انتهاء بقيام الحكومة الوطنية الثورية وتأسيس الفصائل الاولى من الجيش الوطني الثوري ، قد زعزع مواقف البرجوازية الصينية وجعلها تبدأ بمراجعة الحدود ، التي تسمح لها فيها مصالحها الطبقية بالتحالف ودعم الجبهة الوطنية المتحدة ، التي بدا جناحها الثوري في موقع اقوى بكثير مما كانت البرجوازية الصينية تتوقع . وجاء ايضا دور القوى الامبريالية ، والتي ادركت ان اسهل الحلول لضرب الحركة الوطنية امام تعاظم المد الجماهيري هو احداث الانقسام في صفوف الجبهة الوطنية المتحدة ، ووجهت بذلك نداء دغدغت فيه مصالح الفئات البرجوازية الاكثر من غيرها استعدادا للمساومة والتراجع : « انكم تطالبون باستقلال مصلحة الضرائب وبرفع المحاكم القضائية القنصلية . نحن من جانبنا نعلن استعدادنا للقاء معكم ولعقد مؤتمر لبحث مسألة الجمارك والقضايا الحقوقية غير انكم اذا حافظتم على عنادكم ، فاننا سوف لن نقدم قروضا ، انتم بحاجة ماسة لها ، وسوف نوقف ايراد العملات الاجنبية وامدادات الكهرباء عن الصناعة » .

وامام هذا التهديد الامبريالي رضخت قطاعات من البرجوازية الصينية لشروط هي في الاساس تطالب بفك التحالف والتخلي عن المبادىء الثلاث التي قامت على اساسها الجبهة الوطنية المتحدة . وبدأت البورجوازية الصينية بالتعاون مع اعداء الشعب الثابتين من الديكتاتورية العسكرية ، والبرجوازية البيروقراطية ، والكومبرادور وكبار الملاك وتلك الفئة من الانتلجنسيا الرجعية المرتبطة بهذه الطبقات والفئات الاجتماعية التحضير للانقلاب الرجعي ١٩٢٧ .

غير ان هذا لم يبق الموقف الثابت للبرجوازية الوطنية الصينية ، التي بدأت قطاعات واسعة منها مراجعة جديدة لسياسة الحلف الجديد المستسلم للغزو الياباني ١٩٣١ . وازدادت الحاجة الى هذه المراجعة بعد ان بدأ اليابانيون توسيع عدوانهم وبعد اجبار حكومة الكومينتانغ في حزيران ١٩٣٥ على توقيع اتفاقية تضمنت سيطرة اليابان على شمال الصين الى جانب تنازلات اخرى قدمتها حكومة الكومينتانغ ، مثل سحب قوات الكومينتانغ من هوبي ، سحب الموظفين العسكريين والاداريين غير المرغوب بهم من السلطات المحتلة ، حل الاجهزة الحزبية للكومينتانغ في كل من هوبي ، بكين ، تينتسن وتحريم كل نشاطات معادية لليابان والسكوت على « حكومات الادارة الذاتية المعادية للشيوعية » في المناطق المحتلة ، كما وفتح ابواب السوق الاقتصادية الصينية للغزو الاقتصادي الياباني ، وقمع كل تحرك جماهيري ضد المحتلين اليابانيين . وعبرت فئات برجوازية وطنية واسعة عن معارضتها لسياسة قمع التحرك الجماهيري المعادي لليابان ، ووجهت بذلك اكثر من نداء الى حكومة الكومينتانغ ، اشهرها النداء الذي يطالب بايقاف قمع التحرك الطلابي في المدن المعادي للغزو الياباني . ان موقف البرجوازية الوطنية المتغير والذي تقرره مصالحها ، هذا الى جانب العامل الوطني عندما يتعرض الوطن للاحتلال الاجنبي يؤكد صحة المقولة التي ابرزها الرفيق ماوتسي تونغ في حديثه عن خصوصيات البرجوازية وشروط التحالف معها : « امكانية الاشتراك في الثورة من جهة والمساومة مع اعداء الثورة من جهة اخرى ، تلك هي الصفة المزدوجة للبرجوازية الصينية ، فهي تتنازعها وظيفتان مختلفتان كما يقال ..... فحين تواجه عدوا قويا كانت تتحالف مع العمال والفلاحين ضده . ولكن لما نهض العمال والفلاحون من رقدتهم انقلبت لتتحد مع العدو ضد العمال والفلاحين وهذا قانون عام ينطبق على البرجوازية في جميع بلدان العالم ، بيد ان هذه الخاصية تبدو اكثر وضوحا لدى البرجوازية الصينية » .

● ان الحزب الشيوعي الصيني في معالجته لقضايا الجبهة الوطنية المتحدة المعادية للامبريالية اليابانية كان دقيقا في حساب حجم وفعالية التناقضات الداخلية وانعكاسات الاوضاع وتوازنات القوى الدولية عليها ولم يتردد الحزب على الاطلاق في تغليب التناقضات مع الاعداء الخارجيين على التناقضات في صفوف الشعب . ولهذا فقد كان على استعداد دائم ، وهنا كان نجاحه الدائم ضد جميع الاعداء الوطنيين والطبقيين ، لعرض التحالف بين القوى الطبقية التي يقود نضالاتها ويستمد قوته منها « العمال والفلاحون والبرجوازية الصغيرة الديمقراطية » وبين القوى الطبقية الاخرى المستعدة للتحالف ، وحتى اولئك المعادين تاريخيا لسياسته . ففي اعقاب الغزو الياباني للصين ، وما احدثه ذلك من ردود فعل معارضة في الولايات المتحدة وبريطانيا اللتان كانتا تخشيان على مصالحهما في الصين ، كان الحزب الشيوعي الصيني يحدد دورا في الحرب الوطنية لا للبرجوازية الوطنية فحسب ، بل ولبعض فئات الكومبرادور وكبار الملاك ، لان الصين كبلد شبه مستعمر تتنازع السيطرة عليه اكثر من بلد امبريالي ، لكل منها اعوانه في الداخل . « عندما يكون نضالنا موجها ضد الامبريالية اليابانية ، فان كلاب الولايات المتحدة او حتى كلاب بريطانيا قد يناضلون سرا او حتى علنا ضد الامبرياليين اليابانيين وكلابهم » .

وقد لاقت سياسة « وقف الحرب الاهلية وتحفيز كل قوى الوطن (الاحتياط البشري ◀

فلسطينيات

والمادي ، الموارد المالية ، القوى العسكرية .... الخ) للنضال في سبيل القضية المقدسة دفاعا عن ارض الاباء والاجداد لصد العدوان الياباني .)) ، التي جاءت في نداء اللجنة المركزية للحزب ((والحكومة الديمقراطية للعمال والفلاحين المركزية)) ١٩٣٥ تجاوبا شعبيا واسعا وايضا في اوساط برجوازية وطنية . ولتجنيد طاقات الشعب الصيني كله ضد العدو الياباني فقد تجاوزت السياسة الصائبة للحزب في قضية الجبهة الوطنية المتحدة حدود تحديد العلاقة من جديد مع الكومينتانغ بمفرده ، والذي اخذت قاعدة قوته الاجتماعية تضيق بتسارع ، لتطرح الجبهة الوطنية المتحدة كتحالف يوحد جميع القوى السياسية والمنظمات الجماهيرية والشخصيات الوطنية ايضا على قاعدة من العلاقات الديمقراطية على صعيد الوطن بمجموعه . كما لميتردد الحزب الشيوعي الصيني ، وهو القائد لنضالات جماهير الشعب وجموع الشغيلة ، الفصيل الصدامي للجبهة الوطنية ، ان يقدم لاطراف التحالف اكثر من تنازل من اجل بناء الجبهة الوطنية المتحدة . ففي برقيته الموجهة الى الدورة الثالثة للجنة المركزية التنفيذية للكومينتانغ اعلن الحزب استعداده لتسمية الحكومة التي يقودها في منطقة القاعدة الثورية في شنشي ، قانسوا ـ نينغشيا بحكومة المنطقة الخاصة التابعة لجمهورية الصين ولاعتبار الجيش جزءا من جيش وطني ثوري وتطبيق نظام ديمقراطي شامل في الاماكن الواقعة تحت ادارة حكومة المنطقة الخاصة (أي التراجع عن الجمهورية الديمقراطية) وللتوقف عن مواصلة سياسة الاطاحة بالكومينتانغ بالقوة المسلحة وعن مصادرة اراضي كبار الملاك ، شرط تامين كل ما تحتاج اليه الامة من السلم والديمقراطية والمقاومة المسلحة للامبرياليين الغزاة .

ولتحديد حجم هذه التنازلات كان الرفيق ماو تسي تونغ قائد الحزب والشعب يؤكد : ((ان للتنازلات حدودا لا يجوز لنا ان نتخطاها وهي المحافظة على قيادة الحزب الشيوعي في المنطقة الخاصة وفي الجيش الاحمر والمحافظة على استقلال الحزب وحريته في النقد خلال علاقاته مع الكومينتانغ)) .

ان تحجيم التنازلات من جهة وتحديد الدور القيادي واستقلالية حركته السياسية في الجبهة الوطنية المتحدة من جهة اخرى تحولان هذا ((التنازل)) الى طاقة ثورية هائلة تستقطب جميع القوى الوطنية المعادية للامبريالية والاحتلال تحت راية حلف الشعب الشغيل الواثق بقيادته الثورية من الانتصار على الاعداء . فهذه ((التنازلات)) التي اعلن الحزب الشيوعي الصيني استعداده لتقديمها لم تكن في حقيقة الامر تنازلات ، بل استجابة لشروط نضالية جديدة ولمهام مرحلية جديدة ، حددها الحزب كمهام ((للثورة الديمقراطية الجديدة)) التي تتمايز عن الثورة الديمقراطية البرجوازية التقليدية بكونها مرحلة انتقال نحو الثورة الاشتراكية دون ان تخضع لقوانين الصراع التي تحددها البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية للمجتمعات الرأسمالية التقليدية ، الامر الذي يعني تعيين الخصوم السياسيين واطراف التحالف والتناقض في مرحلة لا تعمد فيها البروليتاريا وحلفائها الثابتين الى القضاء بالعنف على الراسمالية ولكنها وفي الوقت نفسه لا تعترف بقيادة البرجوازية لهذه المرحلة التاريخية الانتقالية ولا بديكتاتوريتها بل بالديكتاتورية الديمقراطية لاطراف التحالف بقيادة الطبقة العاملة ، الاقدر من غيرها على حل المسالة الزراعية وحماية الصناعة الوطنية والتجارة الوطنية وتطوير مجموع الموارد الاقتصادية باتجاه الاقتصاد التعاوني للشعب الشغيل والمستقل عن السوق الرأسمالية ، وهو الامر الذي نجح فيه الحزب الشيوعي الصيني بقدرة فائقة .

قلنا في بداية البحث ان غاية وغرض الخروج عن معالجة لقضايا الجبهة الوطنية الفلسطينية المتحدة من منظور خصوصيات ((التجارب الوحدوية)) الفلسطينية وخلفياتها الفكرية ، ومادتها الطبقية المعطاة في واقع فلسطيني بدل الغزو الصهيوني بنيته الاجتماعية ، ليس على الاطلاق اجراء عمليات قيصرية على واقع المقاومة الفلسطينية ، بل النفاذ الى واقع متفاعل ومستفيد من تجارب حركات وشعوب ثورية ، كانت الجبهات الوطنية المتحدة طريقها الى الخلاص الوطني . وفي اعتقادنا الثابت ان المرحلة الراهنة التي يمر فيها نضال شعبنا وشعوب المنطقة لا تملك الحق المطلق في تحديد عوامل تحولها الثوري بمعزل عن تراث تاريخي يعطي الخصوصيات حقها النسبي في اغناء هذا التراث ببعد ثوري وانساني مضاف . ومهما بلغت درجة خصوصيات الوضع الفلسطيني استقلالية ، فان تجارب منظماته الوطنية تلتقي في اكثر من موقع بذلك التراث التاريخي ، الذي ساهمت في تاريخه اكثر من حركة ثورية منذ بدء تاريخ نضال الجبهات الوطنية . ولاعطاء تجربة الحزب الشيوعي الصيني حقها الايديولوجي والعملي بدقة ، فلا بد من التأكيد على ان طريق انتصار الشعوب المضطهدة وتحررها هو طريق الجبهة الوطنية المتحدة .

سامي شاهين

في العدد القادم
تاريخ التحالف في الحركة الوطنية الفلسطينية

■

على أبواب إنعقاد مؤتمر فروع الاتحاد العام لطلبة فلسطين :

الوحدة الوطنيّة وإقامة الجبهة الوطنيّة الأردنية - الفلسطينية

في الفترة الواقعة بين شهري كانون اول ١٩٧٢ ، وكانون الثاني ١٩٧٣ ، تعقد فروع الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، في الوطن العربي ، والعالم مؤتمراتها السنوية العامة وسينم في هذه المؤتمرات انتخاب قيادات الفروع (الهيئات الادارية) ، ومندوبين للمؤتمر الوطني العام للاتحاد .

واذا كان الاتحاد العام لطلبة فلسطين يعتبر من ابرز المنظمات الشعبية الفلسطينية وذلك لمجموعة من السمات الخاصة التي تميزه على بقية المنظمات الشعبية الفلسطينية اهمها :

١ ـ اتساع قاعدته الطلابية .

٢ ـ انتشاره في اكثر من ٤٠ دولة في الوطن العربي والعالم .

٣ ـ تبلور اوضاعه التنظيمية ، وتجربته النقابية الفنية .

فان ذلك يعني ، ان هذا الاتحاد يتحمل اكثر من غيره ، من المنظمات الشعبية الفلسطينية ، مسؤولية المساهمة الرئيسية في مجموعة من القضايا على رأسها :

١ ـ مسألة تحقيق الوحدة الوطنية بين فصائل حركة المقاومة

اذا كانت فصائل حركة المقاومة لم تتوصل بعد الى بناء الجبهة الوطنية المتحدة القادرة على قيادة تحالف جميع الطبقات والقوى ، ذات المصلحة في استمرار الثورة ، وانجاز مرحلة التحرر الوطني ، في القضاء على العدو القومي ، وذلك لمجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية ، فان المنظمات الشعبية الفلسطينية ، مطالبة في ان تمارس دورها في النضال من اجل تحقيق بناء الجبهة الوطنية المنشودة ، من خلال تجاوز سياسات العديد من القوى التي تقف موضوعيا في موقع المعرقل لجمهرة قضايا الوحدة الوطنية في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية فحسب ، بل وفي المنظمات الجماهيرية المؤهلة لان تلعب دورا متقدما عن العديد من القوى السياسية في انجاز وحدتها النضالية على الاصعدة النضالية والنقابية .

ان امكانية المنظمات الشعبية الفلسطينية في ان تلعب دورا ايجابيا في الضغط باتجاه تحقيق الوحدة الوطنية ، مرهون في انجاز المهمات التالية :

ـ تحقيق الوحدة الوطنية داخل المنظمات الشعبية نفسها ، من خلال خلق الصيغ المناسبة القادرة على استيعاب وتنظيم طاقات كافة القوى السياسية الطالبية العاملة في الاتحاد ، والقضاء على الانعزالية الفئوية . ان خلق اشكال للائتلاف الجبهوي القائم على اسس من برنامج نقابي وسياسي واضح ، داخل هذه المنظمات ، وفي جميع فروعها ، وهيئاتها المسؤولة ، هو اساس في خلق الوحدة الوطنية داخل هذه المنظمات الشعبية

لقد اثبتت هذه الاشكال والصيغ الجبهوية في اكثر من منظمة شعبية ، عربية وفلسطينية بل وفي فروع الاتحاد العام لطلبة فلسطين نفسه ، نجاحها على ارض الواقع .

ويتحمل كل المخلصين للوحدة الوطنية بين فصائل الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني ، دورا هاما واساسيا في النضال من اجل تحقيق الوحدة الوطنية داخل المنظمات الشعبية الفلسطينية ، وعزل كافة الاتجاهات الانعزالية والفئوية ، من اجل ان تلعب هذه المنظمات دورها في الضغط باتجاه تحقيق الوحدة الوطنية بين عموم فصائل الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني .

ـ تطوير الانظمة الداخلية للمنظمات الشعبية ، بما يخدم مهمة تحقيق الوحدة الوطنية ، من خلال اقرار قاعدة التمثيل النسبي التي تقطع الطريق على كافة الاتجاهات الفئوية الانفرادية ، وتتيح الفرصة امام كافة القوى المشاركة في هيئات هذه المنظمات وفي رسم سياساتها وتوجيه نضالاتها .

ـ خلق ثقافة نقابية وسياسية قاعدية ، رافضة لكافة الاتجاهات التي لا ترى في المنظمات الشعبية ، الا واجهات سياسيةلهذا الفصيل أو ذاك ، وتحويلها بالتالي الى مجرد ادوات دعاوية مهماتها الاساسية تنحصر في الدفاع عن سياسة وشعارات هذه المنظمة أو تلك .

ـ الالتزام بمبدأ الديمقراطية ، من خلال اشراك القاعدة في رسم سياسة المنظمات وتوجيهها لمسار الهيئات القيادية المسؤولة ، وذلك عبر عقد المؤتمرات والجمعيات العمومية بشكل مستمر ، والرجوع الى القاعدة في كافة الامور والقضايا الهامة .

٢ ـ بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية ـ الاردنية

اذا كانت مسالة اسقاط النظام المعادي للجماهير والوطن في عمان ، وقيام نظام وطني ديمقراطي في الاردن ، تحتل المرتبة الرئيسية وتقع على رأس جدول اعمال الحركة الوطنية لجماهير شعبنا على الساحة الاردنية الفلسطينية ، فان مسالة بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية الاردنية ، هي الخطوة الاولى على طريق النضال من اجل اقتلاع النظام الرجعي في الاردن من جذوره .

ودور المنظمات الشعبية الفلسطينية في هذا المجال يتمثل في :

ـ تحقيق ارقى درجات التلاحم مع المنظمات الشعبية الاردنية ، هذا التلاحم الذي يجب ان يصب في النهاية باتجاه تحقيق الوحدة الكفاحية بين المنظمات الشعبية الاردنية ـ الفلسطينية .

ـ محاربة النزعات الاقليمية (الفلسطينية والاردنية) من خلال تثقيف القواعد ، بوحدة الشعب الاردني الفلسطيني ، والارتباط المصيري بين القضية الوطنية والديمقراطية لشعبي فلسطين والاردن .

٣ ـ وحدة المنظمات الشعبية الفلسطينية

ان توحيد نضالات المنظمات الشعبية الفلسطينية ، من خلال خلق شكل تنظيمي ، يساهم الى ابعد الحدود في انجاز بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية ويحول المنظمات الشعبية الى قوة فعالة ذات تاثير بارز في تطور الحركة الوطنية للشعب الفلسطيني ، مرهون أيضا باستقلالية نسبية لهذه المنظمات الجماهيرية عن جميع القوى السياسية التي تحاول افساد الروح النضالية لهذه المنظمات بسياسات الرشوة ، التي باتت تشكل خطرا حقيقيا على قدرة هذه المنظمات في اتخاذ المواقف السياسية الكفيلة بخلق تراث متماسك من النضالات الجبهوية القاعدية .

ان طلبة فلسطين وهم يشرفون على عقد مؤتمراتهم السنوية ، مطالبون بالتصدي لبحث مجموع هذه القضايا ، مؤكدين على ان المسالة المركزية والاساسية تتمثل في خلق الوحدة الوطنية داخل الاتحاد ، ويتحمل كل المخلصين للقضية الفلسطينية ومستقبل حركة المقاومة ، مسؤولية النضال من اجل ارساء الوحدة داخل فروع الاتحاد ، من خلال تحقيق صيغة الائتلاف الجبهوي بين كافة القوى الوطنية ، لكي ياخذ الاتحاد دوره النضالي كمنظمة شعبية فلسطينية موحدة .

شؤون عربية



الشيخ اليماني : المشاركة والاستقرار النفطي والعلاقات الايجابية مع امريكا .

الاحتكارات النفطيّة واتفاقيّة المشاركة :

تثبيت نهب الثروة النفطية

● في الثامن عشر من شهر تشرين الاول (اكتوبر) الماضي وصلت الى ايطاليا شحنة من النفط الليبي الخام مقدارها ٤٥ الف طن من حقول ((بوعطفل)) الجديدة ، وذلك بموجب الاتفاقية التي وقعت بين مؤسسة ((ايني)) الايطالية (التي تشرف عليها الدولة) والحكومة الليبية في نهاية الشهر السابق اي قبل موعد وصول الشحنة بثمانية عشر يوما فقط .

واعتبرت المصادر الاوروبية المختصة بشؤون البترول هذه الاتفاقية ((تاريخية)) ، مثل اتفاق عام ١٩٥٧ بين ايطاليا وايران الذي كان ينص على تشكيل مؤسسة مشتركة للنفط بين ((ايني)) والشركة الايرانية الحكومية ، وهو الاتفاق الذي ازعج في حينه كثيرا ((الاخوات السبع)) ، وهي كبريات شركات البترول الاحتكارية الامريكية التي كانت معتادة على استثمار حقول نفط الشرق الاوسط مقابل ((بخشيش)) ضئيل جدا يدفع للامراء والمشايخ او لزعماء الحكومات الرجعية العميلة .

اتفاق مشاركة جديد

ماذا يتضمن الاتفاق الايطالي ـ الليبي الجديد ، والى اي حد يختلف عن اتفاقات المشاركة بين الاحتكارات الامريكية الكبرى والسعودية ودول الخليج ؟

ينص الاتفاق على اقامة مؤسسة مشتركة ((جوينت فنتشر)) يرأسها مدير ليبي يساعده مدير ايطالي ومدير ليبي ، ويساهم الطرفان في رأس المال مناصفة ، كما تقسم الاجهزة الادارية مناصفة كذلك بين ليبيين وايطاليين .

وهذه هي المرة الاولى التي يتم التوصل فيها الى اتفاق على اساس المساواة التامة بالنسبة لحقول تم اكتشاف البترول فيها مسبقا . فقد كانت شركات البترول تسعى تقليديا لان تحتفظ لنفسها بنسبة ٥١٪ على الاقل من اسهم مؤسسة الاستخراج لكي تستطيع ان تفرض سياستها الخاصة على استثمار الحقول .

نقاط مشتركة

وحتى صدور مشروع الاتفاق الاقتصادي الظاهر السياسي المحتوى بتاريخ ٥ـ١٠ـ٧٢ الذي وضعت اسسه في نيويورك بشأن مشاركة الدول المنتجة للنفط في ملكية امتياز الاستثمار بنسبة تبدأ بـ ٢٠٪ وتنتهي عام ١٩٨٣ بـ ٥١٪ لم تكن الاحتكارات النفطية العالمية ترضى بتاتا التنازل عن الحد الادنى من حصتها والبالغ ٥١٪ .

وجاء اتفاق نيويورك والاتفاق الليبي الجديد مع ايطاليا ليخرق هذه القاعدة بعد ان غيرت الاحتكارات البترولية العالمية من سياساتها تبعا للخط الجديد القائل بان ليست ملكية الامتياز هي ذات الاهمية الاولى بقدر ما هي ضمانة استمرار الحصول على النفط بشكل مستمر وامكانية السيطرة على تسويقه والاستفادة منه وضمان استمرار عمل الصناعات المعتمدة عليه .

بل ان الاحتكارات النفطية العالمية هي التي دفعت دول الجزيرة العربية دفعا الى مثل هذه الاتفاقات الجديدة للمشاركة في الاستثمار ، لانها تشكل الضمانة الجدية ضد اي تفكير بالتأميم فيما لو طرأ تغير ما على طبيعة انظمة الحكم المرتبطة بالامبريالية ، او فيما لو اضطرت هذه الحكومات للخضوع في مرحلة ما الى الضغط الشعبي المناهض لسياسات الاستغلال الامبريالية .

وقد هللت دوائر عديدة ، في العالم العربي وخارجه ، للخطوة الجديدة باعتبارها خطوة مدروسة ((بديلة للتاميم)) ، وخطوة لخلق ((اقتصاد مختلط)) ، بينما وجدت فيها الدوائر الامبريالية ((طريق الخلاص)) من الازمات التي تؤدي الى الخلل في ((استقرار الامدادات النفطية)) مما يهدد ((سير عملية الانتاج)) في البلدان الصناعية المستهلكة للبترول .

شركاء بلا شراكة

ولكن النتائج الحقيقية المترتبة على هذه الاتفاقات الجديدة تتلخص في ان الدول المنتجة للنفط تصبح بهذه الطريقة ((شريكة بلا حق الشراكة)) . فهي تشارك عمليا في حصتها من رأس مال الاستثمار (وهي حصة تعمل الشركات على المبالغة في تقديرها) ولكنها مضطرة الى بيع حصتها من الانتاج الى الاحتكارات نفسها التي تقوم هي بالاشراف على تسويقها وتصنيعها وفرض اسعارها في الاسواق العالمية بعد ان تكون قد اشترتها باسعار ((تفضيلية)) من الدولة المنتجة .

فالدول المنتجة للنفط لا تمتلك حتى الان الوسائل التي تمكنها من القيام بهذه العمليات، بالاضافة الى انها ما عادت تمتلك السلاح السياسي الضاغط الحصول عليها وهو التأميم الجزئي او الكلي ، مما يجعل الشريكة الصغرى (الدولة صاحبة حقول النفط) خاضعة من الناحية العملية لارادة الشريكة الكبرى (الاحتكار المستثمر للحقول والمالك الفعلي لوسائل الانتاج والتبادل) في كل عمليات الاستثمار والنقل والتسويق والتصنيع .. الخ.

وهكذا تكون الاحتكارات النفطية العالمية قد استردت حتى عام ١٩٨٣ نسبة ٥١٪ من رأسمالها الموظف (والذي يفوق في حسابات الشركات المزيفة التي يتم التفاوض على اساسها قيمة رأس المال الحقيقية) وصارت شريكة في الاستثمار بنسبة ٤٩٪ ، بالاضافة الى انها تسيطر على اسعار انتاج الـ ٥١٪ التي هي حق للدولة المنتجة وعلى تسويق وتصنيع ونقل وبيع كل كميات البترول المنتجة.

ضمان النفط الليبي لاوروبا

الاتفاق الليبي الجديد مع مؤسسة ((ايني)) الايطالية يختلف عن مشروع اتفاق نيويورك بان ليبيا سوف تدفع بالعملة الاجنبية خلال خمس سنوات حصتها من رأس المال الاستثماري (البالغ حوالي ٣٠ مليون دولار لاستثمار ٢٨ بئرا) على اساس القيمة الحسابية الصافية للاستثمارات المحققة ، كما ستدفع للمؤسسة الايطالية تعويضا عن تكاليف حفر بئرين ظهر انهما غير قابلين للاستثمار . مقابل ذلك فهي لا تمنح ((ايني)) اسعارا تفضيلية لشراء الحصة الليبية من الانتاج .

ومن ناحية اخرى ، فان الاتفاق ينص على ان يستمر استثمار هذه الابار الـ ٢٨ حتى جفافها تماما ، ويتوقع الا يتم ذلك قبل مضي ١٥ ـ ٢٠ سنة .

وقد صرح احد كبار مسؤولي ((ايني)) انفسهم بقوله : ((ان هذا الاتفاق يضمن لنا امدادا مستمرا بالنفط الخام لسنوات متعددة، وهو اهم بكثير من مسألة السعر المنخفض)).

وستحصل ايطاليا من استثمار هذه الحقول على حوالي ١١ مليون طن من النفط الخام سنويا ترتفع فيما بعد الى ١٥ مليون .

سلاح عربي مفقود

ان هذه السياسة الجديدة للاحتكارات النفطية انما تهدف بالدرجة الاولى الى نزع فعالية سلاح سياسي هام تملكه الجماهير العربية ، وهو البترول ، الذي تتزايد حاجة العالم الامبريالي الغربي له تزايدا ملحا بعد ان بدأت بعض حقوله في الامريكتين تأخذ في ◄

الشيخ اليماني يفضح ((المشاركة)) بنفسه

على طريقة ان الحديث في المجلات العالمية موجه الى الرأي العام الغربي والامريكي وغير موجه للقراء العرب فضح الشيخ اليماني بنفسه اهداف اتفاقية المشاركة التي عقدها في نيويورك .. ففي حديثه لمجلة نيوزويك الامريكية كشف الشيخ السعودي حقيقة سياسة المشاركة .. وهذه بعض حقائقها على لسان صاحبها :

١ ـ تعاون حقيقي مع الغرب وبشكل خاص مع الولايات المتحدة الامريكية . وبذلك يتم استخدام البترول كسلاح ((ايجابي)) لا سلبي . (وبالمعنى الفعلي : استمرار المصالح الغربية والامريكية في النفط وتامين ضمانة لها بالا تستعمل كسلاح سياسي . وهذا ما سماه الشيخ بعدم استعمال النفط في القتال بل في التعاون !)

٢ ـ ان المشاركة ستعزز مواقع شركات النفط : ستحصل على الاستقرار وعلى ضمانات بالوصول ((من المنابع الى المصبات)) وهذا ما سيستمر ـ على الاقل ـ خلال الفترة المتبقية على الامتيازات الممنوحة للشركات . الامر اشبه بالضمان المؤكد .. مقابل ذلك على الشركات ان تدفع العلاوة .. وهذه العلاوة هي التي تشكل المال الذي نساهم فيه في المشاركة !!

٣ ـ ان السعودية كافية بمفردها لتوطيد الاستقرار البترولي ، فهي تمسك بالجوهرة الثمينة بين اصابعها .. (انتاجها الان معدله ٦،٢ مليون برميل من النفط يوميا ، ويتصاعد هذا الانتاج يوما بعد يوم بسبب ضخامة احتياطي البترول المخزون .. ان انتاج السعودية وحده ساوى انتاج جميع البلدان المعنية باتفاقية المشاركة)

الجفاف بينما ما زال احتياطي العالم العربي منه يشكل حوالي ثلثي احتياطي العالم ، وهناك مناطق لم يجر سبرها بعد ويتوقع وجود كميات هائلة من البترول فيها (اليمن الجنوبي مثلا) .

ونزع هذا السلاح الخطير من يد الجماهير العربية يستوجب قبل كل شيء تجنب اية امكانية للتأميم او لوقف تدفق البترول الى العالم الغربي في حالة اشتداد النزاع في المنطقة ، وليس افضل من « المشاركة » في الاستثمار علاجا يشكل « حالة بديلة » للتأميم ويكون موظفا كله في مصلحة الدول صاحبة الاحتكارات .

تخلف في البلاد ... واستثمارات في امريكا

من هنا جاءت اقتراحات المشاركة هذه التي عمات السعودية من خلالها ايضا على فتح باب جديد لتهريب حتى الزيادة الضئيلة في الارباح الناجمة عنها الى امريكا «باقتراحها» توظيف العائدات الناتجة عن زيادة الانتاج في الصناعة البترولية الامريكية (وليس لاقامة صناعات نفطية متفرعة ومساعدة في الجزيرة العربية !!) . وقد جرى التمهيد لهذا الاتفاق بذرائع مختلفة منها ان توظيف العائدات في الاستثمارات الامريكية سيضمن « معاملة تفضيلية » للنفط السعودي . بينما تبرع بعض « الوطنيين » بتفسير هذا التوظيف المالي السعودي في امريكا بانه سيشكل في المستقبل سلاحا للضغط على امريكا « من داخلها » ، كما تفعل الحركة الصهيونية !!

ان توظيف العائدات في استثمارات امريكية — رغم الحاجة اليها في البلاد العربية — هي بالضرورة تامين نقدي مرهون لديهم مقابل ضمان بقية الاستثمار الذي لم يعوض (نظريا) والبالغ ٤٩٪ من اية عملية تاميم او مصادرة ، كما ان عملية زيادة الانتاج ليست سوى « استنزافا سريعا لمخزون الابار من النفط » مما يؤدي الى نضوبها بسرعة دون الاستفادة من العائدات في تنمية صناعات محلية بديلة للنفط بعد نفاذه .

ان خلق اقتصاد وطني مستقل ومتكامل وليس وحيد الجانب ومؤقت (عائدات النفط) يستدعي بالضرورة خلق صناعات بديلة للنفط الى جانب الصناعات التابعة والوسيطة له . حيث تكون مهمة الاولى ضمان تطور البلاد بعد نفاذ النفط وتكون الثانية لضمان الاستفادة القصوى من النفط في فترة تدفقه ولخلق الامكانية الاساسية لتحريره من سيطرة الاحتكارات المباشرة عليه .

ان ايجاد صناعات محلية بترولية (مصافي تكرير ، صناعات تحويلية بتروكيمياوية ، اعمال هندسية ، ضخ ونقل) هي ضرورة لا غنى عنها لتشغيل ثروتنا الوطنية على ارضنا وتصديرها مصنعة بدلا من ان تعود ارباح العمليات الوسيطة الاحتكارات نفسها .

من ناحية اخرى ، فان اتفاق المشاركة يعفي الدول المنتجة من اشراك البترول كسلاح ضغط بايديها ، حيث تفقد قدرتها الفعلية على التعامل معه بحرية ، وبالتالي يكون اتفاق المشاركة هو اسقاط للحق في استخدام الورقة الرابحة — البترول — التي تراهن عليها شعوبنا في صراعها مع الامبريالية .

ان الامبريالية الامريكية والاوروبية (رغم التناقضات الهامشية بينهما) تسعى الى تثبيت مواقعها السياسية ومصالحها المادية في الوطن العربي عامة ومناطق مخازن النفط خاصة ، مستفيدة من كافة التطورات التراجعية التي استثارتها في المنطقة لصالحها، ومستفيدة من علاقاتها مع بعض دول المنطقة بدءا باسرائيل كحارس لمنابع النفط وممراته انتهاء بالدول الرجعية الحارسة لمنابعه ومخازنه . ■

السعودية وتصفية القضية الفلسطينية

كان الموقف من الرجعية السعودية ودورها كقيادة للثورة المضادة ، ودورها في تثبيت المصالح الامبريالية النفطية ودورها بالنسبة للقضية الفلسطينية مجال نقاش واسع في المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية . وقد قدم وفد رابطة ابناء الجزيرة العربية (في الخارج) مذكرة الى المؤتمر يوضح فيها حقيقة هذا الدور للرجعية السعودية ... وفيما يلي اهم ما جاء في هذه المذكرة:

لقد كان لبروز الثورة الفلسطينية ، وتصدرها لساحة النضال العربي في فترة ما بعد العدوان الاسرائيلي في يونيو حزيران ١٩٦٧ ، الدور الرئيسي في استعادة شعبنا العربي ثقته في الصمود ، ولم يعد امام التحالف الامبريالي الصهيوني ، الرجعي بد من الاستماتة في سبيل جني ثمار العدوان . وليس من سبيل الى ذلك الا بتوجيه ضربة لقوى الثورة العربية ، وفي مقدمتها الثورة الفلسطينية طليعة النضال العربي ، ففي الوقت الذي عهد فيه لحكم الاسرة الهاشمية في الاردن بضرب الثورة الفلسطينية لم يكن حكم الاسرة السعودية مجرد عامل مساعد في ذلك ، بل كان يؤدي دورا لا يقل خطورة عن دور حكم الاسرة الهاشمية والكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة .. فلم يكتف بمد الرجعية الاردنية بالمال والسلاح اللازم للتمكن من ضرب فصائل الثورة الفلسطينية وحسب ، بل راح يطوق ، ويضرب فصائل اخرى هي في الواقع جزء لا يتجزأ من الثورة العربية ، وسند اساسي للثورة الفلسطينية .. فقبيل ، واثناء التصفيات الدموية لفصائل الثورة الفلسطينية على يد الرجعية الاردنية كان حكم الاسرة السعودية ، في الجزيرة العربية يقود الرجعية العربية ، ويتعاون مع الرجعية الايرانية ، وبدعم بريطاني ، وامريكي لضرب الثورة الفتية في الجزيرة العربية فطوق ثورة اليمن الشمالي وافرغها من محتواها التقدمي ، وركز على انقاضها فلول الملكيين في اطار يسميه جمهورية وشدد الحصار على ثورة اليمن الديموقراطية الشعبية ، والثورة الشعبية في الخليج العربي وبخاصة في ظفار . وساعد الرجعية الايرانية ، على احتلال الجزر العربية في الخليج العربي لتساعد الرجعية السعودية على تطويق وضرب الثورة في الخليج العربي والجزيرة العربية عموما ..

ولكي لا يهتز العرش السعودي ، وليحمي عدوان العرش الهاشمي على الثورة الفلسطينية ، فقد وجد نفسه في مواجهة مع شعب الجزيرة العربية نفسه فعمد عام ١٩٦٩ الى شن هجمة شرسة على شعبنا في الجزيرة العربية وجد فيها ضرورة وقائية لتآمره المفضوح والسافر ، فقام بحملة اعتقالات كيفية ، وشاملة الالاف من كل فئات الشعب في الجزيرة العربية من مدنيين ، وعسكريين لم ينج منها ابناء فلسطين المقيمين في الجزيرة العربية فقد اعتقل مجموعة منهم بتهمة الانتماء الى منظمات فدائية !! وقبلها وفي اعقاب العدوان الاسرائيلي مباشرة في يونيو حزيران ١٩٦٧ وفي قمة نشوة انتصاره اصدر حكم الاسرة السعودية امرا ملكيا بايداع السجون كل من شارك في مظاهرات استنكار الهجمة الصهيونية على الامة العربية !

ومن جانب اخر فلقد بلغت صفاقة الامبريالية الامريكية وتحديها لارادة الجماهير حد التساؤل عما يمنع من اعتبار « اسرائيل الولاية الواحدة والخمسين من الولايات المتحدة الامريكية » ودعم وجودها في المنطقة العربية وحماية عدوانها على هذا الاساس .. ان هذا الموقف الامريكي لم يثر دهشة جماهيرنا العربية فشعبنا يدرك هذه الحقيقة ويعلم ان زرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي انما هو ضرورة استعمارية لمنع الامة العربية من تحرير وطنها وتوحيده .. لكن المثير للدهشة ان يؤدي هذا الموقف الامريكي السافر الى اقدام حكم الاسرة السعودية وهو يتصدر قيادة الرجعية العربية ويبرز امام الدنيا كلها مشهرا سلاحه علانية في مواجهة مباشرة للثورة العربية ، واصبح لا يجد اي حرج في اعلانه حماية ، وصيانة المصالح الامبريالية الامريكية، المتحالفة جهارا مع الصهيونية المعتدية على الامة العربية حيث لم تعد الرجعية السعودية قادرة على اخفاء دورها في تنفيذ المخططات الامبريالية ضد الامة العربية .

لقد كان حكم الاسرة السعودية يحاول التستر على مواقفه التآمرية ضد الامة العربية لصالح اعدائها فعندما رفع شعار ضرب المصالح الامبريالية في المنطقة العربية ، ومنع ضخ البترول للدول المساندة ، والمؤيدة للعدوان الاسرائيلي برر انذاك رفضه لهذا المطلب الجماهيري بحجة ان ضخ البترول يساعد على الحصول على المال اللازم للصمود وتوفير امكانيات تحرير الارض العربية .. وبعد ان تبلور شعار معاملة الامبريالية الامريكية بالمثل ، وضرب مصالحها في المنطقة العربية نظرا لدعمها غير المحدود ، وتاييدها غير المشروط للصهيونية المعتدية ، نجده يتمادى اكثر من اي وقت مضى في دعم الموقف الامريكي ، ويعلن على لسان وزير بتروله : ان البترول سيستمر تدفقه الى الولايات المتحدة الامريكية ، وان المملكة السعودية ستزيد من انتاجها من ستة ملايين برميل يوميا حتى يصل الى عشرين مليون برميل يوميا عام ١٩٨٠ لمواجهة ازدياد احتياج الولايات المتحدة الامريكية للبترول .

وبالطبع فليس هذا كما يبدو كافيا بنظره ليظهر صادق ولائه للامبريالية الامريكية ولكي لا يكون على الارض كلها عميل اصدق ولا اخلص للامبريالية الامريكية من الحكم السعودي .. وادراكا منه لما يعانيه ميزان المدفوعات الامريكية نتيجة للمصاريف الباهظة في حربه العدوانية في فيتنام ، ثم بدعمه غير المحدود للكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة ، ومساهمة من حكم الاسرة السعودية في دعم الاقتصاد الامريكي ضمانا لاستمرار الدعم الامريكي للكيان الصهيوني فان السعودية ستوظف الاموال المتوفرة من عائدات البترول في الولايات المتحدة الامريكية ففي ذلك ضمانتان للامبريالية الامريكية ... ضمانة المساعدة على تغطية نفقات دعمها لاسرائيل ، وضمانة ضد اي خطوة لتاميم شركاتها النفطية الاحتكارية .

لقد ادرك الحكم السعودي منذ اقامته على ارض الجزيرة العربية ان بقاءه مرهون ببقاء المصالح الامريكية .. وان اقدامه ستظل جاثمة على اعناق الشعب العربي في الجزيرة العربية طالما بقي الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة قويا بفضل الدعم الامبريالي . بقي ان تعي فصائل الثورة العربية ، وفي مقدمتها فصائل الثورة الفلسطينية ان الطريق الى تحرير فلسطين يمر عبر وحدة فصائل المقاومة وتوحيد جهودها مع كل القوى التقدمية العربية والعالمية ولن يكون الا على حطام العروش الخائنة ذلك اننا اذا حطمنا العدو المحلي الذي يطعننا من الخلف ويعيقنا عن مواجهة عدونا الرئيسي عندها سنصبح في قوة الشعب الفيتنامي العظيم الذي نشهده اليوم يقهر اعتى قوة غاشمة عرفها التاريخ .

رابطة ابناء الجزيرة العربية — السعودية — في الخارج ■

عودة بيرون إلى الأرجنتين هل تحلّ أزمة الحكم العسكري

● **كانت دكتاتورية الرئيس الارجنتيني بيرون ، بين اعوام ١٩٤٦ و ١٩٥٥ ، تحمل سمات جد قريبة من الدكتاتورية الفاشية الموسولينية:**

فكانت مجمل نواحي الحياة السياسية والادارية و النقابية في البلاد تخضع لقبضة « الحزب » البيروني وعصابات الميليشيا والبوليس التي اوكل اليها امر الحفاظ على « الامن والنظام » باسم الشعب والجماهير . ولكن الاوضاع الخاصة بالارجنتين ، وهي اوضاع بلد متخلف يغلب الانتاج الزراعي على اقتصاده (تصدير اللحوم والحليب والبيض ...) ويسيطر عليه كبار ملاكي الارض المرتبطين عضويا بالامبريالية التي تمدهم بالرساميل والتجهيزات الصناعية وسلع الاستهلاك العادي وتهيمن بالتالي هيمنة كاملة على البلاد ، هذه الاوضاع كانت تمنح منجزات الحكم البيروني مضامين حركة تحرر وطني تقودها البرجوازية . وقد استطاع ان يكسب تاييد اوسع الجماهير ، العمال والبروليتاريا الزراعة والعاطلين عن العمل في احياء المدن وصغار الموظفين ، بالاصلاحات الاجتماعية التي قام بها وبتاميمه لقطاعات اقتصادية هامة كانت بيد الامبريالية (المصارف ، النقل ، التجارة الخارجية ...) وتشجيعه التصنيع الثقيل على حساب القطاعات الزراعية التي يسيطر عليها كبار ملاكي الارض . ولما كان هدف بيرون آنذاك هو انشاء بنية تحتية للنمو الرأسمالي الارجنتيني ، ولما كان ذلك قد ترافق مع لهجة واجراءات معادية للامبريالية (رغم حدود هذا العداء) فان التجربة البيرونية كانت نوعا من « الناصرية » سبق ولادة هذه الاخيرة .

لكن الصعوبات الاقتصادية (التضخم ، أزمة التصدير) التي سببتها الضغوط الامبريالية وضغوط السوق الرأسمالية العالمية وما واجهها به النظام من سياسة تقوم على انصاف الحلول ومن تجديد للتحالف مع ملاكي الارض الكبار — وهم المسيطرون على تربية الماشية — ما لبثت ان ادت كلها الى اضرابات عمالية كبرى نخرت تدريجيا شعبية النظام . هكذا جاء انقلاب سنة ١٩٥٥ ليحسم بدايات الصراع السياسي — الطبقي لصالح العسكريين الذين كانوا في خدمة الرأسماليين وملاكي الارض المرتبطين بالامبريالية .

واليوم يريد بيرون بعودته الى الارجنتين ان ينقذ نظام العسكريين والطبقة الحاكمة التابعة للامبريالية ، اي الذين اطاحوا به قبل سبعة عشر عاما ! وتجد هذه المفارقة تفسيرها في الازمة العميقة التي تجتازها الارجنتين منذ سنوات ثلاث . هذه الازمة لا تضع على المحك نظام العسكريين وحده بل سلطة الطبقة المسيطرة كلها ، وهي التي تواجه حركة عمالية بالغة الاتساع غالبا ما تتخذ شكل الانتفاضة ، تواجه ايضا غضبة البرجوازية الصغيرة التي عصف بمداخيلها ارتفاع الاسعار والتضخم المالي المتسارع .

ذلك ان فتح الابواب امام الرساميل والمنتجات الامبريالية (وهو سباق ميز الستينات واتسع منذ ١٩٦٦ اي بعد الانقلاب الثاني الذي سلم الحكم الى الجنرالات واعاد انشاء الدكتاتورية العسكرية) قد شدد من ازمة التخلف ومن الاستغلال في الداخل . فان حجم الدين الخارجي (وهو الاضخم في امريكا اللاتينية) واغراق السوق بالسلع الاجنبية وتبعية السلعة الرئيسية المعدة للتصدير (اي اللحم)تجاه تقلبات السوق الدولية قد اطلقت كلها ازمة حادة تضافر فيها ركود القطاعات المنتجة (المؤدي الى البطالة وهبوط مستوى المعيشة) مع التضخم (المؤدي الى ارتفاع الاسعار والتخفيض المتكرر للعملة) وزاد من حدتها ارتفاع الاجور (رغم تقصيره عن اللحاق بالاسعار) وهو ما فرضه اتساع الحركة العمالية المطلبية .



وفي وجه هذه الازمة التي سببها نظام اقتصادي شديد التبعية لمصالح الاستعمار الجديد ، قامت حركة عمالية بالغة الاتساع منذ سنة ١٩٦٩ . وقد تميزت هذه الحركة منذ البداية باشكال من النضال متقدمة جدا . فمن الاضرابات العامة المتكررة والكثيفة دائما، الى الانتفاضات المتجددة رغم قمع الدكتاتورية العسكرية العنيف ، الى توثق الصلات بين العمال والطلاب في حركات الاضراب ومناداة العمال بالغاء امتحانات الدخول الى المدارس والجامعات ، الى مساندة الفئات البرجوازية الصغيرة التي كان حركها هي ايضا غلاء الاسعار والبطالة .. كان اتساع الحركة العمالية والشعبية منذ ايار ١٩٦٩ يتخذ صورة اقرب فاقرب الى الثورة لم ينفع في اضعافها قمع العسكريين ولا تنازلات الطبقة المسيطرة (زيادة الاجور التي كان يسبقها دائما غلاء الاسعار) .. هذه الوجهة كانت تنعكس بدقة في الاستقطاب الذي اخذ يصيب المجتمع الارجنتيني. فان مئات متزايدة الاتساع من البرجوازية الصغيرة المدينية والريفية قد اخذت تتعاطف مع الحركة العمالية وتنشد الى نضالها ضد الدكتاتورية العسكرية وسيطرة الشركات الامبريالية . وفي الحركة العمالية نفسها — وهي مؤطرة تأطيرا نقابيا واسعا — اخذ الجمهور العمالي والمناضلون النقابيون في القواعد يعزلون القادة الفاسدين او المرتشين او المعينين لحساب السلطة العسكرية واخذوا يتجاوزون التوجيهات النقابية البيرقراطية التي حاولت ان تكبح الحركة وتوقفها . وفي الوقت الذي كانت تنمو فيه الحركة العمالية الشعبية عبر الاضرابات العامة (اكثر من ١٢ اضرابا عاما منذ ١٩٦٩) والانتفاضات المحلية كان الكفاح المسلح الذي قادته منظمات واحزاب بيرونية يسارية وماركسية (جيش الشعب الثوري) يقيم اوثق الصلات مع الحركة الجماهيرية والحركة النقابية ويحمي هذه الحركة ضد النظام الدكتاتوري ويضعفه بخوض حرب العصابات الكثيفة في المدن .

هذا الاستقطاب نفسه اخذ يتحقق بقوة ايضا على الصعيد السياسي — الايديولوجي. فسقوط بيرون عام ١٩٥٥ ونفيه الطويل لم يضعفا هيمنة البيرونية الايديولوجية ولا قوتها السياسية في صفوف الجماهير الشعبية والطبقة العاملة الارجنتينية . ذلك ان تعدد العناصر التي تتشكل منها البيرونية وهي تتراوح بين القومية البرجوازية والعداء للامبريالية والطابع « الشعبي » المعادي للرأسمالية ظل يلبي عددا من تطلعات الجماهير القومية والمعادية للامبريالية وحفظ للحركة قوتها . فلا السلطة نصف المدنية التي فرضتها الطبقة الرأسمالية المسيطرة التابعة للامبريالية ولا دكتاتوريتها العسكرية بعد ١٩٦٦ ، أفلحت في توفير قاعدة شعبية واسعة لنفسها . بل اقتصر تأييد هاتين السلطتين على الفئة العليا من البورجوازية الصغيرة وما لبث ان تلاشى. فكان ان اضطرتا غالبا الى التنازل امام حركة نقابية يطغى عليها البيرونيون . وكانت اقوى حركتين سياسيتين — ظلتا ممنوعتين في ظل الدكتاتورية العسكرية حتى العام الماضي — تنتميان الى الاتجاه البيروني وتمثلان البرجوازية على الصعيد الايديولوجي — في الحركة البيرونية . لكن الصعود القوي للحركة العمالية والشعبية واحتدام صراع الطبقات قد اديا الى انشقاق الحركة البيرونية نفسها . فانفصل الجناح البرجوازي عن الجناح العمالي وبدا هذا الاخير يتبع المناضلين النقابيين في القواعد والحركة الثورية .

في هذا الوضع المتأزم الذي يتعمق فيه ، بسرعة ، الصراع الطبقي والنضال المعادي للامبريالية ويرسيان قواعد صلبة نقابية وسياسية وعسكرية ، نادي النظام العسكري والطبقة المسيطرة عدو الامس بيرون ليأتي فينقذ سلطتهما . كانت هذه العودة منتظرة منذ عامين كان مقدرا لها ان تأتي في اعقاب التنازلات التي قبلها القادة العسكريون في مواجهة الحركة الشعبية . هذه التنازلات هي الترخيص للاحزاب السياسية والوعد باجراء انتخابات تشريعية في اذار ١٩٧٣ والعودة التدريجية الى الحياة المدنية الديمقراطية (البرجوازية) . فان تاكل الدكتاتورية العسكرية وعدم فعالية القمع لم يكونا يتركان سبيلا اخر امام الطبقة المسيطرة .

لذا فان عودة بيرون هي تتويج هذا الرجوع الى الحياة المدنية والبديل « المنطقي » — من وجهة نظر البرجوازية — للدكتاتورية ، لان حركتها واثقة من الحصول على اكثرية كبيرة في الانتخابات المقبلة . لكن هذه العودة تجد مكانها ايضا في اطار الضرورة الملحة التي تواجهها البرجوازية وقيادات اليمين البيروني لوقف التفاعل الذي يقود الجماهير البيرونية الشعبية نحو مواقع ايديولوجية وسياسية جذرية .

عدا ذلك ، فان ضعف النظام العسكري القائم وانقسام الحركة البيرونية بين يمين ويسار (وهو يحد من قوة بيرون والبيرونيين) يسمحان حاليا بنشوء توازن معين بين بيرون والجنرالات (وخاصة الجنرال لانوس رئيس الدولة) .

فهل تتجه الارجنتين نحو التجديد لبيرون ام نحو سلطة بيرونية بلا بيرون يكون على رأسها لانوس نفسه ؟ المهم ان اتساع الحركة الطبقية المعادية للامبريالية والازمة العميقة لرأسمالية الارجنتين التابعة يرسمان حدودا واضحة لمحاولة الامتصاص البيرونية .

لينين: حول الاضرابات

في العدد الماضي نشرنا الجزء الاول من نص لينين حول الاضرابات حيث يفسر سبب قيام الاضرابات ودلالاتها بالنسبة لنضال الطبقة العاملـــة . يستكمل لينين في هذا الجزء الثانـــي والاخير من مقاله استخلاص الدروس التي تعلمها الاضراباتللطبقة العاملة محذرا من خطر اعتمادها كوسيلـــة وحيدة للنضال ، داعيا الى مواصلة الجهود لتنفيذ المهمة المركزية للطبقة العاملة ، مهمة بناء حزبها الاشتراكي القادر وحده على قيادة نضالها مـــن اجل تحررها ومعها الشعب كله .

الاضرابات تعلم العمال التفكـــير بالاشتراكية

ان كل اضراب يفرض على العمال التفكـــير بالاشتراكيـــة . التفكـــير بنضالات الطبقة العاملة ككل مـــن أجل انعتاقها . مـــن اضطهاد رأس المال . وفي الغالب . تجد عمال مصنع ما او فرع صناعي معين او مدينـــة معينة لا يعلمون شيئا عن الاشتراكية. أو هم بالكاد فكروا بها قبل الاضراب. تنتشر بينهـــم . بعـــد الاضـــراب . الحلقات الدراسية والندوات ويتزايد عدد الذين يعتنقون الاشتراكية منهم .

ان الاضراب يعلم العمال أن يقيسوا مـــدى قوة أرباب العمل ومدى قوتهـــم هم . انـــه يعلمهم ألا يقصروا تفكيرهم على رب عملهـــم وحده أو على زملائهم في العمل وحدهم ، وانما أن يفكروا في جميع أرباب العمل ، في طبقـــة الرأسماليين بأسرها وفي الطبقـــة العاملـــة بأسرها . عندما يشاهد العمال رب عمل قد راكم الملايين من كدح عدة أجيال من العمـــال يرفض منحهم زيادة أجور متواضعة ، لا بـــل يسعى لتخفيض أجورهم ، واذا ما قاوموه ، يرمي بالوف العائلات الجائعة الى الشارع . عندما يشاهد العمال ذلك ، يدركون ان الطبقة الرأسمالية بأسرها هي عدوة كل الطبقـــة العاملة ، وان لا اعتماد للعمال الا علـــى أنفسهم وعلى نضالهم المشترك . وغالبا مـــا يبذل رب العمل جهده لتضليل العمال . فيرتدي ثوب المحسن الكريم ، ضافيا استغلاله للعمال بتنازل تافه أو وعد كاذب . ان الاضراب يعري هذا الخداع دائما ودفعة واحدة ، ويظهـــر للعمال ان « المحسن الكريم » ما هو الا ذئب في ثوب حمل .

الاضرابات تفضح الطبيعة الطبقيـــة للدولـــة

ثم ان الاضراب يفتح أعين العمال ليس على طبيعة الرأسماليين وحدهم وانما على طبيعة الحكومة والقوانين ايضا . فكما ان أصحاب المصانـــع يحاولون الظهور بمظهر المحسنـــين الكرماء أمام العمال . كذلك يحـــاول موظفو الدولة وعملاؤهم تطمـــين العمال الى ان القيصـــر وحكومتـــه معنيان بامر أصحاب المصانع وأمر العمال على حـــد سواء . حســـب مقتضيات العدالة . ان العامل يجهل القوانين . وهو لا صلة له بموظفي الدولة . خاصة بكبارهم . وكنتيجـــة لذلك تنطلي عليه هذه الادعاءات . ثم يقوم اضراب في أحـــد المصانع . ويظهر المدعي العام ومفتش العمـــل والشرطة . وغالبا الجيش . علـــى باب المصنع . فيتبين للعمال انهم قد خرقوا القانون. ذلك انه يحق لارباب العمل أن يجتمعوا وان يناقشوا علنا الوسائل الواجب اتباعهـــا لتخفيض اجور العمال ، في حين ان العمـــال يرتكبون جرما اذا ما توصلوا الـــى اتفاق مشترك فيما بينهم ! ويجـــرى طرد العمال من بيوتهم . وتقفـــل الشرطة الحوانيت حيـــث يحصـــل العمال على المواد الغذائية بالدين . وتبذل جهود لتحريض الجنود عليهم حتى عندما يتصرفون بهدوء وانضباط. وغالبا ما يصدر الامر الى الجنـــود باطلاق النار على العمال . وعندمـــا يقتلون العمال العزل من السلاح باطلاق الرصاص من الخلف علـــى الجموع الهاربة . يرســـل القيصـــر بنفسه رسالة شكر الى جنوده (وقد شكر جنـــوده على قتلهم العمـــال المضربـــين في « ياروسلافل » عـــام ١٨٩٥) . فيدرك جميع العمال ان الحكومة القيصرية هي الد اعدائهـــم لانها تدافع عن الراسماليين وتكبـــل العمال وتكـــم افواههم . ويتضـــح للعمال تدريجيـــا ان القوانين انمـــا وضعت لخدمة الاغنياء فقـــط ، وان دور موظفي الدولة هو حماية مصالح هؤلاء ، وان الشعب الكادح مقهور وممنوع من الافصاح عن حاجاته وانه لا بد للطبقة العاملة من أن تنـــال حق الاضراب وحق اصدار الصحف العمالية وحق الاشتراك في جمعيـــة وطنية تســـن التشريعات وتراقـــب تنفيذها . لكن الحكومة تعلم تمـــام العلم ان الاضرابات تفتـــح أعـــين العمال . ولهـــذا السبب بالـــذات يمتلكها خوف عظيم من كل اضراب يقوم وتبذل كـــل المستطاع لكسره بأسرع وقت ممكن . فلا عجـــب اذا قال أحد وزراء الداخليـــة الالمان ، عرف باضطهاده الدائم للاشتراكيين وللعمال الواعين طبقيـــا ، أمـــام ممثلي الشعب : « وراء كل اضراب يلوح شبح الثورة » . فكل اضراب ينمي ويعزز عند العمال ادراكهـــم لكون الحكومة عدوا لهـــم . كمـــا يشعرهم بضرورة ان تعد الطبقـــة العاملة عدتها للنضال ضد الحكومة من اجل نيل حقوق الشعب .

الاضرابات « مدرسة حرب » ..

من هنا كانـــت الاضرابات تعلـــم العمال ضرورة الوحدة . وتبين لهـــم انـــه بمقدورهـــم النضـــال ضـــد الراسماليين فقط اذا مـــا اتحدوا . وهي تعلمهم ان يفكـــروا في نضـــال الطبقة العاملة كلهـــا ضـــد طبقـــة اصحاب المصانع وضـــد الحكومـــة البوليسية التعسفية . ولهذا السبب يسمي الاشتراكيـــون الاضرابـــات « مدرسه حرب » . مدرسة يتعلم فيها العمال شن الحرب ضد أعدائهم من أجل تحرير الشعب كله . ومن اجل تحرير جميع الشغيلة من نـــير موظفي الدولة ونير رأس المال .

غير ان « مدرسة الحرب » شيء والحـــرب الفعليـــة شيء اخـــر .

وعندما تعم الاضرابات أوساط الطبقة العاملة ، يسود الاعتقاد عنـــد بعض العمال (وبعض الاشتراكيين كذلك) بأن الطبقة العاملة تستطيع الاكتفاء بالاضرابات وصناديـــق الاضرابات والجمعيات الاضرابية ، وبان الاضرابات كفيلة لوحدها بادخال تحسينات هامة على أوضـــاع الطبقة العاملة ، لا بل انها قادرة على تحقيق تحررها الكامل . وعندما يلاحظون مقـــدار ما تتضمنه وحدة الطبقة العاملة — بل حـــى صغر الاضرابات — من قوة ، يظـــن البعض منهم انه يكفي أن تنظم الطبقة العاملة الاضراب العام في مختلف انحاء البلاد لكي ينتزع العمال كل ما يريدونه من الرأسماليين والحكومة . ولقد انتشرت هذه الحكومة بين عمال البلدان الاخرى عندما كانت حركة الطبقة العاملة فيها لا تزال في أطوارها الاولى ، وعندما كـــان العمـــال لا يزالـــون عديمـــي الخبـــرة .

الا انها فكرة خاطئة . فالاضرابات واحدة من الوسائل التي تلجا اليها الطبقة العاملة في نضالها من أجـــل تحررها . لكنهـــا ليست الوسيلـــة الوحيدة . واذا لم يلتفت العمال الى الوسائل النضالية الاخرى. فانهم سوف يؤخرون نمو الطبقة العاملة ونجاحاتها.

صحيح ان الاموال ضرورية لاستمرار صمـــود العمال خلال الاضرابات ، اذا كنا نتوخى لها النجاح . وتنشأ صناديق لجمع هذه الامـــوال في مختلف البلدان (وتكون عادة على مستوى الفرع الصناعي والمهنة والمحترف) . لكـــن انشاء مثل هذه الصناديق في روسيا يصطـــدم بصعوبات بالغـــة . لان الشرطة تلاحـــق نشاطاتها . وتستولي على المـــال وتعتقـــل العمال . بالطبع . يستطيع العمال الافـــرار من وجه الشرطة . وبديهي أن انشاء مثـــل هذه الصناديق عمل يسر لدنا نقترح علـــى العمال الاستغناء عنه . ولكن لا يجـــوز الافتراض ان صناديق الاضرابات ، عندما تكون ممنوعة قانونيا ، قابلة لاجتذاب عدد كبير مـــن العمال للمساهمة فيها . وما دامت عضويـــة هذه الصناديق منخفضة ، فالاموال التي تتجمع لديها لا تكون ذات فائدة كبيرة . وبالاضافـــة لذلك ، حتى في الاقطار حيث النقابات مشروعة وتملك الاموال تحت تصرفها ، لا تستطيـــع الطبقة العاملة الاقتصار على الاضرابـــات كوسيلة وحيدة للنضال . فاذا ما تعثرت أمور الصناعة (اذا نشبت ازمة كالتي نتوقـــع حدوثها في روسيا) ، سوف يسعى أصحـــاب المصانع الى تحريك الاضرابات عمدا ، لانـــه من مصالحهم أن يتوقف العمل لفترة من الزمن كما هو من صالحهم أن يضطر العمال الـــى صرف الاموال التي اختزنوها لايام الاضراب .

حدود الاضرابات وضرورة بناء حـــزب الطبقة العاملـــة

لذا ، ليس يستطيع العمال ، بأي حال من الاحوال . ان يقتصروا على الاضرابات وعلى الجمعيات الاضرابية، هذا أولا . ثانيا . لا تنجح الاضرابات الا حيث يكون العمال قـــد بلغـــوا مستوى معينا من الوعي الطبقي ، وعرفوا كيـــف يختـــارون الفرصة المناسبة لاعلان الاضراب . وتعلموا كيف يصيغون مطاليبهم ، وعقـــدوا اتصلات بالمناضلـــين الاشتراكيـــين الذين يمدونهم بالمناشير والكراسات . ان عدد مثل هؤلاء العمال (الواعين طبقيا) لا يزال محـــدودا جدا فـــي روسيا . ويجب بذل كل جهـــد ممكن لمضاعفته لكي يمكن ايصال قضيـــة الطبقة العاملة الى جماهير العمال. ولكي تتعرف هذه على الاشتراكيـــة وعلى النضال العمـــالي . وهذه مهمة ينبغي على الاشتراكيين والعمـــال الواعين طبقيا الاضطلاع بها جنبـــا الى جنب بتنظيم حزب الطبقة العاملة الاشتراكي . ثالثا . لقد ظهر لنا ان الاضرابات تكشف للعمال ان الحكومة عدو لهم . وانه يجـــب أن يخوضوا النضال ضدهـــا . والـــواقع ان الاضرابات هي التي علمت الطبقـــة العاملة تدريجيا ، في جميع البلدان ، النضال ضد حكوماتهم من اجل حقوق العمال والشعب كله . وكما قلنا ، فالحزب العمالي الاشتراكي هـــو وحده القادر على خوض مثل هـــذا النضال بأن ينشر بين العمال الفهم الصحيح للحكومة ولقضية الطبقـــة العاملة . وسوف نعالـــج ، فـــي مناسبة اخـــرى ، كيـــف تخـــاض الاضرابات في روسيا وكيف يجب أن يتصرف العمـــال الواعـــون طبقيـــا تجاهها . نكتفي الان بالتشديد على ان الاضرابات ، كما قلنا أعلاه ، هي « مدرسة حرب » وليست الحـــرب الفعلية ، وانها — أي الاضرابات — شكل واحد مـــن اشكال النضال ، ووجه واحـــد مـــن أوجه الحركـــة العمالية . ومن الضروري والممكن أن ينتقل العمال من الاضرابات الافرادية الى خوض نضال الطبقة العاملة كلها من أجل تحرير جميع الشغيلة . وهذا ما يقومون به اصلا في جميع البلدان.

فعندمـــا يعتنـــق جميـــع العمـــال الواعين طبقيـــا الاشتراكية — أي عندما يناضلون مـــن أجـــل تحـــرر الطبقة العاملة هذا — عندما يتحدون على صعيد البلد كله لكي ينشـــروا الاشتراكية بين سواهم من العمـــال ويعلمونهم كافة أشكال النضال ضد أعدائهم ، عندما يبنون حزبا عماليـــا اشتراكيا يناضل من أجل تحـــرر الشعب كله من اضطهاد الحكومـــة ومن أجل تحرر الشغيلة من نير رأس المال — اذ ذاك فقط تصبح حركـــة الطبقة العاملة جزءا لا يتجزأ مـــن الحركة العمالية الكبـــيرة في جميـــع البلدان التي توحد جميع العمال تحت الراية الحمـــراء التـــي تحمل هـــذه الصيحة : « يا عمال جميع البلدان ، اتحدوا ! » .

تتمة صفحة « ٤ »

لاكساب شعار دعم الثورة الفلسطينية برنامجه الفعلي الملموس .

هذا الفهم لشعار الدعم والمشاركة يرتب علـــى المقاومة الفلسطينيـــة بالمقابل ان تغادر كل الاوهام التي اتسمت بها نظرة العديد من فصائلها الى علاقتها بالوضع العربي . فليس «كل العرب» مع القضية الفلسطينية، ولا تستطيع حركة المقاومة ان تستمر في وضع نفسها خارج الوضع العربي كطرف ينتظر المساندة مـــن الجميع « كل حسب ظروفه وقدر طاقته » ولا تعنيه صراعات الوضع العربـــي والمواجهات الدائرة ضمنه في قليل أو كثير . بل ان المقاومة الفلسطينيـــة تصبح مدعـــوة ، دون ان تغـــادر موقعها الوطني الخاص ، لاختيـــار مداخلها الى الوضع العربي بصورة تجسد فعـــلا ادراكها لحقيقة كـــون النضال الوطني الفلسطيني يشكـــل جزءا لا يتجزأ مـــن حركة الثـــورة العربية .

٤ — واذا كان مطلوبا استكمال البرنامج السياسي « للجبهة العربية المشاركة » بما يجعله شاملا لابـــرز ساحات الصدام مـــع الصهيونيـــة والامبريالية والرجعية وقوى القمـــع المنظم ، الا انه لا بد من ايلاء ساحة الجزيرة العربية عناية خاصـــة لانها تشكل ، مع الساحة الفلسطينية ، الحلقة الاكثر حيوية والتهابـــا ضمن الوضع العربي . كما ان ابراز طبيعة الردة الفاشستية الدمويـــة التـــي شهدها السودان قبل اكثر من عـــام ونصف واتخاذ موقف واضح مـــن « ابطالها » يكتسب هو بدوره اهمية بالغة لانه يطرح مسألة الديمقراطية في العالم العربي بكل أبعادها .

تلك هي خلاصة المواقف التـــي طرحها في المؤتمر التيار المنادي بان يتضمن البرنامج السياسي للجبهـــة بنودا تتنـــاول بوضوح اهم قضايـــا المواجهة الوطنية للامبريالية والرجعية والنضال الجماهيري من اجل الحقوق والحريات الديمقراطية في الوطـــن العربي . واذا كان النقاش حول هذه المسألة قد استغرق الجزء الاكبر من وقت المؤتمر ، الا انه لم يكن ممكنـــا بالطبع الوصول الى حسم كامل لها. فالقضية لم تكن قضية نقاش . بل كانت في اساسها قضية مواقع مختلفة وتصورين متباينين لوظيفة المؤتمـــر ولمعنى شعـــار « مشاركة الثـــورة الفلسطينية في نضالها » . لذا جرى اختزال نتائج النقاش في النهاية الى توصيتين تشكلان استطرادا للبنـــد العام الوارد اصلا في مشروع البرنامج السياسي والذي ينص على « تصفية الوجود الامبريالي والمصالح الامبريالية الستراتيجية والاقتصادية — ولاسيما النفطية — في الوطن العربي وتعزيز النهج المعادي للامبريالية في السياسة الخارجية للاقطار العربية » . وقد اقر المؤتمـــر التوصيتين المذكورتين بالنص التالي :

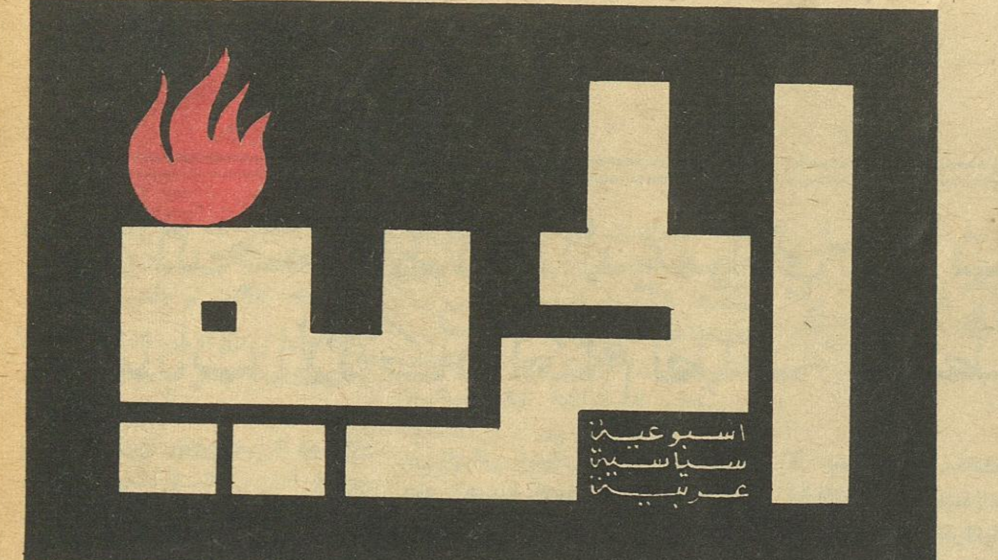
— « ... التصدي بحزم للقوى الامبريالية والرجعية في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي التي تشكل كتلة اخرى معادية للثورة العربية عن طريق القواعد العسكرية الاجنبية ، ونهب الثروة النفطية ، وفتح الباب واسعا أمـــام التغلغل الصهيونـــي المبـــاشر وغـــير المباشر ، والتفريط بالسيادة العربية على جزر وأراضي المنطقة ، ومحاصرة حركة الجماهير الوطنية والديمقراطيـــة والانظمـــة التقدمية بقوة السلاح . دعم وتأييد الحركة الوطنية والتقدميـــة في تلك المنطقـــة ونضالاتهـــا الجماهيريـــة والديمقراطية والمسلحة ، والتصدي بحزم لسياسة القـــوى الصهيونيـــة والرجعية في منطقة البحر الاحمر ، هذه السياسة التي فتحت الطريـــق للقواعد والنفوذ الصهيوني من أجل السيطرة علـــى مداخل هذا البحـــر ضمانا لمصالح العـــدو الصهيونـــي وللمصالح الامبريالية البترولية » .

— « ... مقاومة كل اشكـــال القمع الموجهة الى الحركة الشعبية في الوطن العربي والتأكيد على الحريات الديمقراطية للجماهير العربية فـــي التعبير عن ارادتها الوطنية المستقلة في التحرير الشامل ، وعلى الحقوق الديمقراطية للتنظيمات السياسيـــة والنقابية والشعبية » .

ولقد كـــان مفترضا ان تتضمـــن التوصيتان المذكورتان مواقف واضحة من الرجعيـــة السعوديـــة تسميهـــا بالتحديـــد وتأييـــدا حازما لليمـــن الديمقراطية في نضالها ضد الغـــزو الامبريالي الرجعـــي المنظم وادانـــة للحكم العسكـــري الديكتاتوري فـــي السودان معلنة على وجه التخصيص، لكن نسبة القوى في المؤتمر لم تسمح بما هو اكثر من النص العام كما ورد في التوصيتين المذكورتين .

المؤتمر : خطوة ايجابية اولية

تلك هي خلاصة النتائج التي انتهى اليها « المؤتمر الشعبي العربي لنصرة الثورة الفلسطينية » . واذا كـــان مطلوبا بالاستناد الـــى ذلك تقييـــم المؤتمر بكلمات ، فباستطاعتنا القول: ان المؤتمر شكل خطوة ايجابية على طريـــق تحـــديد علاقـــة المقاومـــة الفلسطينية سياسيا وتنظيميا بالوضع العربي . فللمرة الاولى تنخرط المقاومة رسميا ضمن اطار جبهوي « ملزم » يحدد لها مداخلها الى الوضع المذكور على قاعدة التمييز بين المستويـــات المختلفة في علاقاتها العربية . وقـــد اثبتت المناقشات التي شهدها المؤتمر انه بالامكان النضال من اجل دفـــع الاطار الجبهوي المذكور نحو مواقع اكثر تقدما باتجاه تغليب الصلة بين حركة المقاومة وبين الجماهير العربية علـــى كل محـــاولات الاستـــدراج والاحتواء العربيـــة الرسمية التـــي يتعـــرض لهـــا العمـــل الوطنـــي الفلسطيني . واذا كان صحيحا ان المسألة ليست مسألة نصوص اثبتها او اغفلهـــا البرنامـــج السيـــاسي للجبهة ، الا ان مـــا تضمنه هـــذا البرنامج من اتجاهات وما ادخل عليه من تعديـــلات يشكل سلاحا في يـــد القوى الوطنية والديمقراطية الاكثر جذرية وتقدما من اجل استكمـــال تصحيح مسار العلاقة بين الثـــورة الفلسطينية وباقـــي فصائل حركـــة التحرر الوطني العربية .



في هذا العدد:

بيروت - الاثنين ١١/١٢/١٩٧٢ - العدد ٥٩٩ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً — AL- HOURRIAH - № 599 - 11/12/1972 -

في ذكرى احتلال ايران للجزر العربيّة: شيوخ الخليج يحتفلون والجماهير تضرب وتتظاهر

● مرت خلال هذا الاسبوع الذكرى الاولى لاحتلال ايران الجزر العربية الثلاث في مضيق هرمز بالخليج العربي . وقد كانت هذه المناسبة هي — ايضا — الذكرى الاولى لقيام دولة اتحاد الامارات العربية ، بين امارات ساحل عمان السبع . وفي الوقت الذي كانت فيه جماهير الخليج تتمزق حقدا والما على المشايخ الذين فرطوا بالسيادة الوطنية العربية على الجزر، وسلموها لايران تحت ضغط اسيادهم الانكليز ، والاميركيين ، كان هؤلاء المشايخ يستفزون مشاعر الجماهير باوقح الاشكال . التبذير الفاحش، واقواس النصر، واستقدام الفنانين المرتزقة . و في مقابل بذخ شيوخ النفط في الاحتفال بميلاد اتحادهم الاستعماري، كانت الجماهير تحيي ذكرى خيانتهم الوطنية بشتى اشكال الاحتجاج . وجه سكان طمب الكبرى المحتلة رسالة الى رئيس الاتحاد — زايد — يطالبون فيها بتسليحهم وبقطع العلاقات مع ايران، مستنكرين تفريط دول الاتحاد بالسيادة الوطنية على الجزر وتسليمها لايران . في الكويت ودبي قام اضراب طلابي شامل ، ودعت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي جماهير الساحل الى الامتناع عن الذهاب الى العمل يوم ٢٩ نوفمبر، ورفض المشاركة في احتفالات المشايخ ، والتعبير بكافة الأشكال عن استنكار احتلال الجزر وسخطهم على الذين سلموها لقمة سائغة لايران . فما كان من سلطات ابو ظبي الا ان ردت بحملة اعتقالات واسعة ضد العناصر الوطنية شملت اكثر من ٥٠ مواطنا متهما بتوزيع المناشير . هكذا « احتفل » الخليج بذكرى احتلال الجزر: خليج الامراء والمشايخ باقامة اقواس النصر والحفلات الباذخة . وخليج الجماهير بالالم والمرارة والاستنكار والسخط .





الكلمة الأخيرة

أسبابُ الطائفية في مصر

لا يمكن فهم الاحداث الطائفية التي شهدتها مصر مؤخرا الا على أرض التراجع العام الايديولوجي والسياسي والاجتماعي الذي شهدته « الناصرية » بعد هزيمة ٥ حزيران .

والتراجع الايديولوجي يتمثل بوضوح وجلاء « بالاتجاه الديني المتعصب » والعداء العنيف للماركسية والشيوعية الذي تحولت اليه الناصرية عند العقيد القذافي ... « فالناصرية الليبية » تتمثل — الان — بأكثر جوانبها الرجعية والمحافظة ، وبأكثر ما استوعبته من الايديولوجية الغيبية السائدة التي حافظت الناصرية عليها وصالحتها ، بحكم ان التطور الرأسمالي الحديث الذي مثلته الناصرية لم يشكل انقطاعا نوعيا عن المجتمع القديم ... فكان تعبيره على الصعيد الايديولوجي مصالحة الناصرية مع الايديولوجية الغيبية والاقطاعية ، دون صراع الا بحدود محاولات التحديث الضيقة التي كان يتطلبها طموح الناصرية لبناء المجتمع الصناعي الحديث ... كالدفاع عن سفور المرأة وحريتها في العمل وحريتها في التعليم الجامعي والاختلاط ، والبعد عن التعصب الديني وعدم القبول بتطبيق الشرائع الدينية ...

(لقد وقف عبد الناصر في مؤتمر الميثاق الوطني الذي دعا اليه بعد الانفصال عام ١٩٦١ ضد هذه الاتجاهات التي ارتفع صوتها بعد التأميمات والتي حملها بعض رجال الدين وممثلو الفئات الاجتماعية المتخلفة في المجتمع الناصري : بقايا الاقطاع والملاك الكبار والمتوسطون الذين لم يمسهم الاصلاح الزراعي، والبورجوازية الصغيرة الحرفية والتجار المتوسطون والصغار ، والراسمالية الوطنية في القطاع الخاص ...) .

كانت الايديولوجية البرجوازية الناصرة على هذا الصعيد امتدادا للحل البورجوازي الليبرالي للمسالة الطائفية الذي طرحته البورجوازية المصرية في تاريخها الحديث منذ محاولاتها الوطنية للاستقلال عن المصالح الاجنبية الاستعمارية في مصر .

لقد كانت مصالح البورجوازية المصرية — بخلاف مصالح البورجوازية اللبنانية وممثليها من الاقطاع السياسي مثلا — تدفعها الى حل ليبرالي للمسالة الطائفية ، لان الوضع الطبقي للطائفتين كان متشابها الى حد كبير ، وكانت البورجوازية الاسلامية والقبطية ذات مصلحة مشتركة وواحدة تجاه المصالح الاستعمارية البريطانية تتطلب « وحدة وطنية مصرية صلبة » لتقود البورجوازية المصرية الحركة الشعبية والوطنية في صراعها مع السيطرة البريطانية الاستعمارية لنيل بعض حقوقها الوطنية (الدستور ، والاستقلال ، والاستقلال النسبي للاقتصاد الوطني) .

ومنذ ذلك الوقت تعانق « الهلال والصليب » في مصر ، واستطاع الفكر الليبرالي الذي طرحته الفئات البورجوازية الاكثر تقدما وعصرية في البورجوازية المصرية التي قادت الحركة الوطنية طيلة الاربعين عاما الماضية ، استطاع هذا الفكر الليبرالي ان يطرح حلا للمسالة الوطنية بعيدا عن « التعصب الديني » خاصة على صعيد شرائع الدولة وقوانينها ... طبعا ، ليس باستطاعة الحل البورجوازي ان يقضي على الطائفية ، فالفكر البورجوازي في بلد متخلف لم يكن بقادر — بحكم وضع البورجوازية المتخلفة نفسها وعجزها عن القيام بمهمات ثورية بورجوازية ديموقراطية ضد الاقطاع — لم يكن بقادر على وضع حل ديموقراطي نهائي وثابت ، فهو هنا على هذا الصعيد يصالح الايديولوجية الدينية بكل ما تمثله عندما يتعلق الامر بصراع ديني تؤججه مصالح طبقية في وقت ما .

ان « الناصرية » كانت امتدادا لتاريخ البورجوازية المصرية على هذا الصعيد ، وقد ظهر ذلك بوضوح تام في الميثاق الوطني عام ١٩٦١ ... ومن هنا كان صراع الناصرية باستمرار مع « الاتجاه الديني المتعصب » الذي مثله « الاخوان المسلمون » ثم بعد ذلك مع كل اتجاه ديني سياسي يحاول أن يطبق الشريعة الدينية بحذافيرها ...

ولكن بعد هزيمة ٥ حزيران بالذات بدأت البورجوازية الناصرية الجديدة تدفع بالاتجاه الديني والصوفي (شهدت مصر ازدهارا وانتعاشا في ذلك) ، كمحاولة لتعويض الجماهير عن واقع الهزيمة والعجز ، واستلابها وتحويل طاقتها وتحركها ضد هذا الواقع ... ولكن هذا التيار ظل بحدود التوازن الناصري الذي حرصت عليه البورجوازية الجديدة فيما بعد الهزيمة ، ولم يتحول — فعلا — الى تيار سياسي ، فقد كان ماضي الناصرية في ظل وجود عبد الناصر وامساكه بالتوازن بين الفئات الاجتماعية المسيطرة (البورجوازية الجديدة ، التكنوقراط ، الرأسمالية الزراعية) ، كان ماضي الناصرية هذا يلقي بثقله على التيارات المتصارعة بين هذه الفئات ، ويلجمها من أن تتحول عن الايديولوجية الناصرية أو أن تفرض عليها تراجعات اساسية . وبعد وفاة عبد الناصر انفرط التوازن وفقدت الفئات الاجتماعية المسيطرة امكانية التماسك والتوازن المستقر ، وبدأت مصالحها تدفعها في وضع العجز والخوف من نمو الحركة الشعبية الى مختلف التيارات الايديولوجية والسياسية التي تعبر عن مصالحها الجديدة بعد الهزيمة وفي مستوى جديد من الصراع الوطني والطبقي .

في هذا الوقت جاءت « الناصرية الليبية » كما تمثلت بالاتجاه الديني للقذافي كتعبير عن صعود النخبة العسكرية للبورجوازية الصغيرة الليبية ، التي في واقع ليبيا النفطي وغناه وثراؤه لم تستطع الا ان تحافظ بقوة اكثر على ما تركته الاريستوقراطية الليبية الملكية من ايديولوجية غيبية . فدمجت الناصرية بالايديولوجية الدينية دمجا كاملا، ورفعت الاتجاهات الاكثر رجعية ومحافظة فيها الى مستوى التعبير الايديولوجي الكامل .

هذا هو التيار الناصري الديني الجديد الذي مثلته « الناصرية الليبية » .

وبعد ان طرحت قضية الاتحاد الثلاثي ، والوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا، بدأ هذا التيار الذي يمثله القذافي يشكل تغطية ايديولوجية وسياسية لاكثر الفئات الاجتماعية تخلفا في المجتمع المصري وخاصة الرأسمالية الزراعية والملاك العقاريون ، والبورجوازية التجارية المتوسطة والصغيرة .

هذه الفئات التي بدأت تنشط وتتحرك وتحاول ان تأخذ « مركز قوة » جديد في المؤسسات السياسية القائمة وخاصة في الاتحاد الاشتراكي ، وفي حالات التراجع تبرز هذه الفئات كأكثر القوى الاجتماعية دفعا له الى نهايته القصوى . وقد وجدت هذه القوى الاجتماعية في الناصرية الليبية والاتجاهات الدينية المتعصبة التي يمثلها العقيد القذافي أفضل تعبير عن استقلالها السياسي النسبي عن البورجوازية الجديدة في القطاع العام ، وأفضل تغطية ايديولوجية لتحركها السياسي في دفع التراجع الى نهايته : العودة الى الملكية الرأسمالية الفردية ، قطع العلاقة مع المعسكر الاشتراكي ومع الاتحاد السوفياتي ، تطبيق الشريعة الاسلامية بحذافيرها كما يفعل القذافي في ليبيا ...

(في التقرير الذي أعدته اللجنة البرلمانية في مجلس الشعب عن الاحداث الطائفية في مصر جاء ما يلي : بروز تيار متدفق يدعو الى اعتبار الشريعة الاسلامية مصدر التشريع) .

وبدأ تيار سياسي واسع (الاخوان المسلمون والاتجاهات المشابهة لهم) تنشط تنظيميا وسياسيا وتطرح شعارات محددة ، (العودة الى العقيدة الدينية ، تطبيق الشريعة ، محاربة الماركسية والعلاقة مع الاتحاد السوفياتي) ، وتجمعت هذه القوى في « حزب رجعي واحد » وجد في خط الفريق صادق ومواقفه السياسية وتعبيره السياسي ورمزه القيادي داخل السلطة .

وكان هذا التيار يمثل اكثر ما في الطبقة الحاكمة المصرية من اتجاهات استسلامية لاي تسوية سلمية عن طريق اميركا . وعندما أقيل الفريق صادق تحركت هذه القوى سياسيا ورفعت شعارات محددة ضد تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، وكان من بين شعاراتها (العقيدة الدينية أهم من سيناء) . وفي ظل هذا النشاط الداخلي خافت البورجوازية الجديدة في القطاع العام من ان يستفحل هذا التيار ضد العلاقة مع الاتحاد السوفياتي بعد أن وافقت على قرار طرد الخبراء السوفيات ، فالعلاقات الاقتصادية واعتماد القطاع العام على المساعدات السوفياتية ، يجعلها تسعى لحل متوازن يحافظ على هذه العلاقات من ناحية، ويفتح الباب للعلاقة مع الغرب وأميركا بنفس الوقت . ومن هنا كان اختلاف مواقع ومصالح الفئات الاجتماعية المسيطرة ، وبروز الرأسمالية الزراعية كقائدة لاكثر الفئات الاجتماعية تخلفا ، والتي وجدت في « الناصرية الليبية الدينية المتعصبة » ايديولوجيتها .

● ● ●

في هذا المناخ الايديولوجي السياسي كان لا بد ان تصبح الارض خصبة لاثارة الفتنة الطائفية ، فتتحرك الاصابع الاميركية لاشعالها ، فتحرق الكنائس وتوزع المنشورات ، وتنتشر الاشاعات ، وبالتالي ان تقوم « ردود فعل طائفية عند الاقباط خوفا من تطبيق الشريعة الاسلامية ، وخوفا من السيطرة الطائفية الخ » وتبدأ ردود الفعل هذه تطرح مطالب طائفية في تمثيل الاقباط في السلطة الخ ...

● ● ●

كم هي سطحية تلك التي تحصر أسباب الاحداث الطائفية الاخيرة في مصر بالاصابع الاميركية والاسرائيلية . هذه الاصابع تحركت فعلا — ومن مصلحتها أن تستغل وتتحرك — ، ولكن تحركت على أرض خصبة سقتها ايديولوجية القذافي الدينية المتعصبة ...